

National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces



الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالمية
تقرير أسبوعي





فهرس المحتويات

3.....	على الأسد العودة إلى طاولة المفاوضات للتخفيف من أزمة الطاقة في سوريا
3.....	معهد واشنطن
7	القمة الثلاثية حول سوريا
7.....	سيستسا
9	تأثير الأزمة الاقتصادية السورية على العائلات.. "كيف لنا أن ننجو من هذا"
9.....	المجلس النرويجي للاجئين
13.....	إيران تحتل لبنان بالوكالة لكن اللبنانيين ما زالوا يملكون إرادة حرة
13.....	معهد واشنطن
17.....	اللاجئين السوريين: العودة الانتقائية
17.....	معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط
22.....	يجب أن يواجه الأسد المحاكمة على فظائعه ضد الشعب السوري
22.....	التلغراف
24.....	فك الارتباط بأميركا
24.....	كارنيغي



27..... التدخل الأمريكي المريب في سوريا ليس دستوريا وغير أخلاقي أو استراتيجي

27..... ناشونال انترست

29..... 2022 عام التقارب في الشرق الأوسط.. هل يستمر في 2023؟

29..... ميدل إيست أي

32..... عبّر سياسية من كأس العالم

32..... كارنيغي

ملاحظة: جميع المواد والآراء الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

على الأسد العودة إلى طاولة المفاوضات للتخفيف من أزمة الطاقة في سوريا
معهد واشنطن

أندرو جيه. تابلر، إريك يافورسكي

(اللغة الإنجليزية) 22 كانون الأول 2022

نص المقال: بإمكان واشنطن المساعدة في التخفيف من أزمة الوقود في سوريا، ولكن فقط إذا وافقت دمشق وموسكو على تمديد آلية المساعدة عبر الحدود واستئناف التقدم نحو تسوية سياسية نهائية.



قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

في 4 كانون الأول/ديسمبر، فتحت قوات الأمن السورية في مدينة السويداء في جنوب البلاد النار على أكثر من مائتي محتج كانوا يتظاهرون ضد نقص الطاقة والارتفاع الهائل في الأسعار وقضايا الحوكمة. ورداً على ذلك، طرد المتظاهرون دورية روسية سورية مشتركة كان قد تم نشرها لمراقبة الاضطرابات المحلية، ثم عادوا إلى الشوارع في 12 كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات تحدثت يومياً في سوريا، إلا أنها نادراً ما تحصل في المناطق الخاضعة لسيطرة الأقليات مثل السويداء، حيث يخدم العديد من السكان في قوات النظام العسكرية والأمنية.

ولا يزال السبب الدقيق لنقص الطاقة غير واضح، لكن واقع حدوث ذلك في وقت مبكر جداً من الموسم يعني أن هذا الشتاء قد يكون الأقسى بالنسبة للسوريين منذ عام 2016. وفي الوقت عينه، يلوح تصويت آخر في مجلس الأمن الدولي بشأن توفير المساعدة عبر الحدود في 10 كانون الثاني/يناير. وتسلبت هذه العوامل العاجلة الضوء على حاجة واشنطن للعمل بشكل مبتكر مع حلفائها من أجل وضع خطة لتخفيف المعاناة الإنسانية للمدنيين السوريين - وطوال ذلك الاستفادة من المشاكل الاقتصادية للنظام للحصول على تنازلات في التفاوض على تسوية سياسية نهائية بموجب "قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254".

الاحتجاجات تُسلط الضوء على الحالة الرهيبة لوضع الطاقة

وُصف احتجاج 4 كانون الأول/ديسمبر بأنه أكبر تظاهرة في السويداء منذ أيام الانتفاضة الوطنية في سوريا عام 2021. فقد اقتحم عشرات السكان مبنى حكومياً محلياً ودمروا صور الرئيس بشار الأسد وأشعلوا النيران بداخله. وفتحت قوات الأمن النار في النهاية على المتظاهرين، فقتلت أحدهم، كما توفي ضابط شرطة.

ورداً على الحادث، تم استدعاء محافظ السويداء إلى دمشق، بينما طرد أهالي مدينة السويداء الدورية المشتركة المذكورة واستأنفوا الاحتجاجات في الشوارع بعد أيام. ووفقاً لبعض التقارير، عاد المحافظ الآن إلى السويداء مع تأكيدات من رئيس الوزراء حسين عرنوس بأنه سيتم توفير مخصصات إضافية للكهرباء والديزل. ولكن الاحتجاجات مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

وفي وقت سابق، أشارت التقارير إلى أن احتمال اتساع حالة عدم الاستقرار والاضطراب في المنطقة دفع الأسد إلى نقل ملف السويداء الأمني من "مديرية المخابرات العسكرية" إلى الشخص الموثوق لديه، رئيس "إدارة المخابرات العامة" حسام لوقا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، افتتح النظام مركز إيواء في السويداء للهاربين من الجيش والأفراد الفارين من التجنيد الإلزامي، ووضعه تحت مراقبة لوقا و"الفرقة الرابعة المدرعة" التابعة للجيش، وهي وحدة نخبوية يسيطر عليها ماهر الأسد الشقيق الأصغر للرئيس السوري.

وتم اتخاذ هذه الخطوات في ظل نقص جديد في الطاقة والوقود الذي هو أكثر حدة بكثير من النقص المزمن الناتج عن عقد من الحرب الأهلية. وتُظهر صور من دمشق طوابير طويلة تنتظر الحافلات، التي تم تقليص خدماتها بسبب نقص الوقود. وبالمثل، يقوم سائقو سيارات الأجرة بالحد من أعمالهم الآن بعد ندرة الحصول على الوقود المدعوم. كما تأثر نقل المواد الغذائية، بحيث ارتفع سعر الخضار بنسبة تزيد عن 100 في المائة في بعض المناطق لأن نقلها إلى مراكز المدن مكلف للغاية، بينما لا يرغب موزعو الخبز في بعض أحياء حلب في نقل منتجاتهم عندما يكون من الأوفر لهم البقاء في مناطقهم. وفي غياب الدعائم الأساسية للتدفئة مثل زيت المازوت، لجأ بعض السوريين إلى حرق قشور الفستق للبقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء.

ويمكن إسناد العديد من هذه المشكلات إلى المشاكل الاقتصادية للنظام، والتي تنبع إلى حد كبير من الفساد المستشري والافتقار إلى إعادة الإعمار على نطاق واسع بعد الحرب. ورداً على ذلك، خفض النظام الإعانات الأساسية - التي هي من الناحية التاريخية إحدى أفضل أدواته للحفاظ على ولاء الجمهور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، على سبيل المثال، أُعلن عن خفض دعم الوقود للموظفين الحكوميين بنسبة 40 في

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

المائة. ولا يقدم مشروع الموازنة لعام 2023 الكثير من الأمل. وتعتزم الحكومة تخفيض إنفاقاتها على الإعانات الاجتماعية بنسبة 12 في المائة مقارنةً بعام 2022، مع توقع انخفاض دعم القمح والدقيق بنسبة 44 في المائة. وعلى الرغم من أنه من المقرر زيادة توفير المنتجات النفطية بنسبة 25 في المائة، فقد لا يكون ذلك كافياً للحد من التراجع الحالي. ولا يتوفر البنزين اليوم إلا في السوق السوداء، حيث لا يستطيع معظم السوريين تحمل الأسعار، بينما اضطرت محافظة حلب إلى خفض مخصصات الديزل للسيارات ووسائل النقل العام بنسبة 30 في المائة. ودفعت هذه المشاكل المكاتب الحكومية إلى الإعلان عن إغلاق المنشآت في أيام محددة، وحتى الأنشطة الترفيهية قد تأثرت، حيث أوقفت الدوريات الرياضية التي يسيطر عليها النظام أنشطتها مؤقتاً.

وترتبط خطورة الوضع الحالي أيضاً بمجموعة غامضة من القرارات غير المؤتاتية التي يتخذها الفاعلون الإقليميون الرئيسيون. ففي 2 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السورية أن إيران قد أوقفت شحنات النفط إلى البلاد اعتباراً من أوائل أيلول/سبتمبر، متذرةً "بظروف تخفيفية". ولكن في تشرين الثاني/نوفمبر، صرحت مصادر إيرانية لصحيفة "الوطن" اليومية الموالية للنظام أن شحنات النفط الخام ل طهران إلى سوريا ستزداد من 2 إلى 3 ملايين برميل شهرياً. وبالفعل، تشير التقارير إلى أن ناقلات النفط الإيرانية ما زالت تمر عبر الموانئ السورية. ومهما يكن الأمر، تُعد هذه المساعدة بمثابة إسعافات أولية أكثر من كونها علاجاً سحرياً، بحيث لم يكن مجموع 16 مليون برميل من النفط الذي زودته إيران لسوريا من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر كافياً إلا لتغطية 80 يوماً من الطلب المحلي. ويتمثل عائق خارجي آخر بسلسلة الضربات العسكرية التركية الأخيرة عبر الحدود ضد المواقع التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية» («قسد») في شمال شرقي البلاد. ويبدو أن هذه الحملة أوقفت بعض حقول ومنشآت النفط السورية، مما خفض الإنتاج الوطني من 90 ألف برميل يومياً إلى حوالي 20 ألفاً - وهو انخفاض صارخ في بلد تتراوح احتياجاته اليومية من النفط حول 200 ألف برميل. وليس من الواضح بعد ما إذا كان بإمكان المنتجين الخارجيين التدخل للحد من النقص، كما فعلت إيران في عام 2019. ولكن بصورة إجمالية، تشكل الأسباب المحتملة المتعددة الكامنة وراء المأزق الحالي في سوريا دليلاً آخرًا على فشل الدولة.

الاستفادة من الطاقة للإغاثة الإنسانية

أشعلت احتجاجات السويداء النقاشات المعتادة في الأوساط السياسية، حيث دعا البعض إلى التعليق الفوري للعقوبات بينما دعا البعض الآخر إلى تشديد العقوبات لتسريع انهيار نظام الأسد. ومع ذلك، لا يوجد أي نهج واقعي. فسبب نقص الطاقة والمشاكل الاقتصادية الأخرى في سوريا هو التدمير الناجم عن الحرب، وليس العقوبات، التي لا تستهدف واردات البلاد من المنتجات النفطية. وبينما يمكن أن يدفع هذا النقص بالمزيد من المتظاهرين للخروج إلى الشوارع هذا الشتاء، فإن احتمال انهيار النظام يبدو بعيداً - فقد قرر الأسد ودائرته المقربة منذ فترة طويلة اتباع سياسة إطلاق النار على السوريين لإرغامهم على الخضوع، لذلك لا تهتم الحكومة كثيراً حول إغلاق المكاتب التي تخدم الجمهور، أو تشديد حزام ميزانيتها رداً على العقوبات.

ومع أخذ هذه الأمور في نظر الاعتبار، من الضروري أن تفكر الولايات المتحدة بصورة أكثر ابتكاراً. أولاً، يجب أن تعمل مع الحلفاء للإبقاء على المساعدات عبر الحدود قبل انتهاء صلاحية "قرار مجلس الأمن رقم 2642" في 10 كانون الثاني/يناير. وتسمح هذه الآلية بإرسال الإمدادات عبر معبر باب الهوى إلى شمال غرب سوريا، حيث لا يزال يتواجد حوالي 4 ملايين لاجئ ونازح. وقد سمحت روسيا بتمديد الآلية لمدة ستة أشهر فقط في تموز/يوليو الماضي، مراهنةً على ما يبدو بأن ظروف الشتاء القاسية ستمنحها مزيداً من النفوذ عند التفاوض على القرار التالي. ففي تصريحاتها لمجلس الأمن في 21 كانون الأول/ديسمبر، بدت موسكو وكأنها تبتعد عن احتمال التجديد، معلنةً أنها "غير مقتنعة" بأن الآلية

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

الحالية هي الطريقة المثلى لإدخال المساعدات إلى البلاد. لكن في ظل معاناة السوريين على المستوى الاقتصادي حتى في مناطق سيطرة النظام، قد يكون لدى روسيا حافز لقبول التمديد لمساعدة موكلها في دمشق.

ثانياً، يجدر بواشنطن أن تدرس بشكل كامل توسيع نطاق الإعفاءات الإنسانية للمساهمة في تخفيف المعاناة من دون إفادة شبكات نظام الأسد. وتشمل هذه: المبادئ التوجيهية لوزارة الخزانة التي تم الإعلان عنها هذا الأسبوع والتي تهدف إلى تسهيل تدفق المساعدات مع الإبقاء على العقوبات الحالية. وبناءً على هذه القواعد الجديدة، يجب على المسؤولين دراسة إمكانية تسليم شحنات الوقود الطارئة إلى سوريا مع الحد من الفرص المتاحة للنظام لاستغلال التدفقات.

وتتمثل إحدى الطرق للقيام بذلك في إنشاء "قناة بيضاء" للمساعدات الإنسانية في سوريا - على غرار النهج الذي أُتبِع مع إيران في تشرين الأول/أكتوبر 2020، عندما أعلنت واشنطن أن الحكومات والمؤسسات المالية الأجنبية يمكنها إنشاء آلية دفع للصادرات الإنسانية المشروعة إلى ذلك البلد طالما لم يتم تحويل أي أموال إلى النظام. فإشياء مثل هذه القناة لسوريا سيتطلب من الحكومات التي تتبنى مواقف مماثلة اتخاذ قرارات متزامنة للسماح بتنفيذ الآلية، بالإضافة إلى إنشاء غرفة مقاصة سيادية لتحمل مخاطر المعاملات المرتبطة بالشحنات في سوريا (ستتم مناقشة المزيد من التفاصيل حول هذه النقاط الفنية في المرصد السياسية المستقبلية). ومن شأن ذلك أن يضمن عدم استفادة نظام الأسد والمنظمات المصنفة (إرهابية) من شحنات المساعدات أو التلاعب بها - وهو مصدر قلق سياسي رئيسي.

ويُعد إرسال إمدادات الطاقة إلى سوريا أمراً معقداً بشكل خاص لأن معظمها يتم تحويله إلى منشآت وشبكات النظام نظراً (لطريقة) تصميم البنية التحتية للطاقة في البلاد. ولتجنب التأثير على المدنيين، لم تستهدف العقوبات الأمريكية مطلقاً استيراد المنتجات النفطية المكررة، على الرغم من أن بعض العقوبات الناشئة عن "قانون قيصر لحماية المدنيين" في سوريا لها آثار جانبية. وأظهرت واشنطن استعداداً لتقديم المزيد من الإعفاءات من العقوبات لأنواع معينة من الطاقة حتى لو كان ذلك يساعد النظام بشكل غير مباشر. على سبيل المثال، استثنيت مؤخراً نقل الغاز الطبيعي والكهرباء عبر سوريا إلى لبنان مقابل تسليم شحنات الطاقة إلى نظام الأسد. ومن الناحية الفنية، اقتصرت عمليات التسليم هذه على الاستخدامات الإنسانية، إلا أن المسؤولين الأمريكيين يدركون بلا شك أن شبكة الكهرباء السورية تزود معسكرات الاعتقال والقواعد العسكرية التابعة للنظام بالطاقة، وليس فقط منازل المدنيين.

وإذا عملت واشنطن على تسهيل شحنات الوقود الطارئة إلى سوريا، فعلها القيام بذلك من دون توسيع نطاق التطبيع مع نظام الأسد، الذي تزداد انتهاكاته سوءاً. ويعني ذلك انتزاع تنازلات سياسية واضحة في المقابل. وعلى وجه التحديد، يجب على المسؤولين الأمريكيين مطالبة النظام باتخاذ خطوات ملموسة بموجب "قرار مجلس الأمن رقم 2254"، مثل إطلاق سراح المحتجزين والسماح للجنة الدستورية بأداء عملها فعلياً، بما يتماشى مع تدابير بناء الثقة "خطوة بخطوة" التي اتخذها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسن. ومن خلال الاستفادة بدقة من أزمة الطاقة، يمكن لواشنطن أن تُظهر للسوريين أنها تهتم بمصيرهم - بينما تشير في الوقت نفسه إلى الأسد ورعايته الروس بأنه لا يستطيع استعادة السيادة الكاملة على الأراضي السورية، لذا فإن التسوية التفاوضية هي سبيله الوحيد للخروج من الانهيار المستمر.

المصدر: معهد واشنطن

القمة الثلاثية حول سوريا

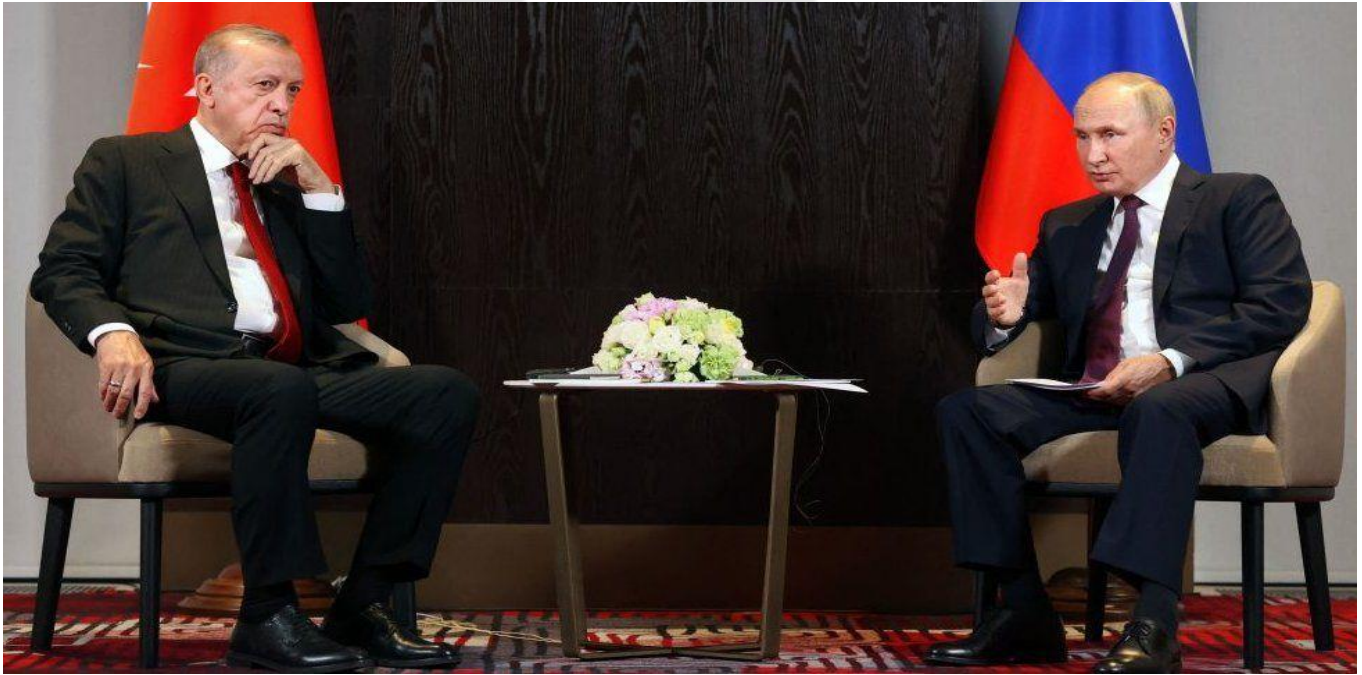
سيتا

برهان الدين دوران

(اللغة الإنجليزية) 17 كانون الأول 2022

خلاصة:

كان من المهم للرئيس أردوغان أن يتحدث عن اتخاذ خطوات ثلاثية بين سوريا وتركيا وروسيا بعد زيارته لأفازا. الرئيس أردوغان، الذي قال إن رئيس المخابرات ووزير الدفاع والخارجية، أحالوا اقتراح اجتماع الزعماء إلى بوتين، مشيرًا إلى إقامة طاولة حوار جديدة في سوريا. مع التركيز على قضايا السياسة الداخلية، دعونا لا نغفل عن التطورات المهمة في السياسة الخارجية. ومن الواضح أن تركيا هي الدولة التي تولت الدور الأكثر نشاطاً في البيئة الدولية التي نشأت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. هذا الدور له جانبان: الأول هو أنه مع ممر الحبوب وتبادل الأسرى، قامت تركيا ببعض التحركات الإيجابية في الأزمة الأوكرانية. أصبحت هذه الإنجازات الدبلوماسية للرئيس أردوغان قضايا بارزة في السياسة العالمية في عام 2022. ثانيًا، إلى جانب جهود حل النزاع، فإن تركيا هي الدولة التي تستفيد على أفضل وجه من الفرص الجيوسياسية التي أتاحتها الأزمة الأوكرانية.



قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

إن تركيا، التي تنفذ سياسة حياد نشطة ومتوازنة تجاه روسيا وأوكرانيا، لا تشارك في العقوبات وتتخذ خطوات من شأنها أن توفر مزايا على عدة مستويات.

بالإضافة إلى دبلوماسية السلام، تأتي مجالات الطاقة والغذاء والخدمات اللوجستية في المقدمة. كما أن هذا يقوي تركيا في سياق شرق البحر الأبيض المتوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا.

على الرغم من قيام اليونان وإسرائيل بمحاولات طموحة لتوصيل الطاقة إلى أوروبا، فإن طرح الرئيس الروسي بوتين لفكرة أن تكون تركيا مركزاً لتوزيع الغاز الطبيعي يُظهر أن تركيا تتقدم على منافسيها.

افتتح الرئيس أردوغان أمس أكبر منطقة لتخزين الغاز الطبيعي في أوروبا في منطقة سيليفري. وأوضح أن الهدف هو تحويل تركيا إلى مركز عالمي حيث سيتم تحديد السعر المرجعي للغاز الطبيعي في أسرع وقت ممكن.

ساهمت كل من سياسة التطبيع والعلاقات الطيبة مع روسيا بشكل كبير في تحركات أنقرة الأخيرة، وعلى الرغم من اعتراضات بعض العواصم الغربية، انتقلت تركيا بعلاقتها الاستثنائية مع روسيا إلى مرحلة جديدة.

تتجه موسكو الآن نحو توازن جديد للمنافسة والتعاون حتى على مستوى آسيا الوسطى مع أنقرة. هذا نتيجة سياسة الحكم الذاتي لتركيا ونجاح الرئيس أردوغان في سد الفجوات الجيوسياسية.

المصدر: [سيتا](#)

تأثير الأزمة الاقتصادية السورية على العائلات.. "كيف لنا أن ننجو من هذا"

المجلس النرويجي للاجئين

(اللغة الإنجليزية) أيار 2022

ملخص: تدخل الأزمة السورية الآن عامها الثاني عشر، ولا يزال السوريون في جميع أنحاء البلاد يواجهون أزمات متعددة، إذ يخيم عدم الاستقرار على السكان المتضررين من الصراع، ويعاني السوريون أسوأ التداعيات الاقتصادية منذ بداية الصراع. إن التدهور الاقتصادي الحاد الذي يمزق البلاد يعني أن الكابوس لم ينته بعد بالنسبة للسكان الضعفاء. بعد معاناتهم من صراع مميت لأكثر من عقد، يواجه السوريون الآن ارتفاعات غير مسبوقة في تكاليف المعيشة وصعوبات في التأقلم والتكيف مع تلك الظروف. أدت آثار الصراع، مع فيروس (كوفيد-19) والعقوبات وجملة من العوامل الأخرى، إلى تدهور اقتصادي في جميع أنحاء البلاد. يشعر السوريون الآن أيضًا بالآثار المتتالية للأزمة الأوكرانية، مع ارتفاع أسعار الغذاء والوقود بسبب تعطل الواردات، وهي حالة ستزيد من حالة انعدام الأمن الغذائي الهشة في جميع أنحاء البلاد.



قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

تسبب الانخفاض الحاد في مستوى المعيشة في سورية في حدوث تحول على مستوى البلاد، في الطريقة التي يعيش بها السوريون حياتهم. ويتعين على ملايين العائلات الضعيفة في جميع أنحاء البلاد اتخاذ خيارات صعبة، كجزء من هذا الكفاح المؤلم من أجل البقاء. أدى الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات عبر المحافظات إلى تحطيم سبل عيش الناس وتجريدهم من الخيارات القابلة للتطبيق. تواجه العائلات السورية المستضعفة الآن قرارات مستحيلة، مثل شراء الأدوية لأقاربها المرضى، أو وضع الطعام على المائدة، أو إرسال أطفالهم إلى المدرسة، أو العمل من أجل تغطية تكاليف المعيشة الأساسية. تحدّث إلى الناس في أي مكان في سورية، وسيقولون لك إن الحياة لم تكن يوماً بمثل هذه الكلفة الباهظة، وأن التكيف لم يكن قط بهذه الصعوبة، وقد عبّرت امرأة من الشمال عن ذلك، في مقابلة، بالقول: "كيف نتوقع أن ننجو من هذا!". أدت الأزمة إلى سلسلة من الإجراءات التي لا مفر منها، والتي أصبحت روتيناً يومياً؛ الذهاب إلى الفراش جائعاً، والوقوف في طوابير لساعات للحصول على ربة من الخبز، وحرق البلاستيك السام كي تتدفأ.

أجرى المجلس النرويجي للاجئين (NRC) مقابلات مع مئات العائلات السورية النازحة داخلياً، ومع العائدين، لفهم تأثير الأزمة الاقتصادية على حياتهم في الأشهر الأخيرة. بخلاف الإحصاءات، من الأهمية بمكان إظهار ما يعنيه العيش في ظل هذه الأزمة الاقتصادية، في جميع أنحاء البلاد. ترسم الشهادات التي شاركها سوريون من الشمال إلى الجنوب، مروراً بوسط سورية، صورة للمعركة، وتوضح الحلول المطلوبة. تظهر النتائج التي توصلنا إليها أن غالبية السوريين الذين قابلناهم اضطروا إلى ترشيد الطعام، وأن أكثر من ربعهم اضطروا إلى التخلي عن الأدوية المطلوبة بسبب التكاليف الباهظة. دفع فصل الشتاء القاسي الناس إلى أن يحرقوا الملابس القديمة والأكياس البلاستيكية للتدفئة، مع ارتفاع أسعار الوقود الكبير والمفاجئ.

يريد السوريون الخروج من أكثر من عقد من هذه المعاناة التي لا نهاية لها، ولكنهم يحتاجون إلى دعم ثابت من مجتمع المانحين الدوليين، وإلى حلول طويلة الأمد. يطالب السوريون الضعفاء بحلول طويلة الأمد، وبمساعات مستدامة تدعمهم ليصبحوا معتمدين على أنفسهم وليعيشوا حياة كريمة.

مع استمرار انتشار الفقر في جميع أنحاء البلاد، يجب على صانعي القرار والمانحين والحكومات التي لها تأثير ونفوذ على الأزمة ألا يُحوّلوا انتباههم بعيداً عن سورية. إن الحفاظ على المساعدة الإنسانية والاقتصادية في سورية، وزيادة جهود التعافي المبكر والصمود في البلاد، سيساعدان السوريين في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. مع انتشار الأزمات الأخرى في العالم بسرعة، فإن سورية معرضة لخطر السقوط من قائمة الأولويات، عندما يتعلق الأمر بتمويل المساعدات الدولية والجهود الدبلوماسية، يجب على الحكومات المجتمعة في بروكسل، لحضور مؤتمر التعهدات الدولي المقبل حول سورية، أن تظل ملتزمة تجاه المحتاجين في جميع أنحاء البلاد، كما يجب زيادة الدعم للفئات الأكثر ضعفاً في سورية في هذا الوقت الحرج، لا تقلصه.

• الحلول

يجب أن تستند حلول الأزمات الإنسانية والاقتصادية في سورية إلى وجهات نظر السوريين المتضررين. تدرك العائلات التي قابلها المجلس النرويجي للاجئين أنه لا يوجد حلّ واحد للأزمة المعقدة التي تمرّ بها البلاد. عندما سأل المجلس النرويجي للاجئين العائلات عن الحلول المناسبة لهم، قدمت الإجابات نظرة ثاقبة على المشتركات بين الأسر والمحافظات المختلفة.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

عمومًا، جاء خلق فرص العمل على رأس الحلول طويلة الأجل، التي اقترحها ما يقرب من ثلاثة أرباع (73) في المئة من المستجيبين. ويرغب (60) في المئة آخرون في تقديم مساعدات نقدية للفئات الأكثر ضعفًا، في حين اقترح أكثر من الربع بقليل تقديم مزيد من المساعدات الغذائية لتعويض ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

إحدى المشاركات في الاستطلاع من حلب، قالت: "كل ما نحتاجه هو أن نكون قادرين على تحقيق دخل يمكن أن يساعدنا في العيش بكرامة". وذكر من قابلناهم أن الحصول على وظيفة مستقرة يمكن أن يحقق حياة كريمة لعائلاتهم. ويعتقد معظم المستجيبين أن الدخل المستند إلى العمل سيساعدهم في استعادة التحكم بأولوياتهم، مثل تأمين التعليم لأطفالهم. وذكر البعض أنهم يرغبون في بدء عمل تجاري، مثل فتح متجر بقالة صغير. واقترح آخرون، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في المجتمعات الزراعية، تقديم مزيد من الدعم للقطاع الزراعي. واقترحت مستجيبات عدة إجراء دورات تدريبية لتوليد سبل العيش، حتى يتمكن من تعلم مهنة جديدة.

"يمكن أن يكون حل الأزمة الاقتصادية الحالية من خلال توفير فرص عمل ومشاريع للشباب. في بعض الأحيان، أرى الشباب يعملون في وظائف صعبة تتطلب مهارات منخفضة، وأعتقد أنهم يستحقون فرصة للوصول إلى فرص أفضل".

يمكن للتمويل المستمر والمستدام والدعم الدبلوماسي لسورية أن يمنع عقدًا آخر من المشقة للسوريين المستضعفين. تدعم الجهات الفاعلة الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال الاستجابة للحلول والاستجابات التي تعزز الاعتماد على الذات والمرونة والتعافي. هناك دعوة متزايدة من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية من أجل استجابات مستدامة وطويلة الأجل للمساعدات في سورية، تساعد السوريين في إعادة بناء حياتهم وتطوير سبل عيشهم في جميع أنحاء البلاد. وهناك حاجة إلى مزيد من دعم المانحين الدوليين للمساعدة المستدامة التي تعطي الأولوية للتدريب المهني وخلق فرص العمل وبرامج سبل العيش الأوسع في جميع أنحاء سورية. يجب أن تكون الجهات الفاعلة الإنسانية أيضًا قادرة على الاستجابة للاحتياجات بطرق أكثر استدامة، مثل إنشاء أماكن مأوى انتقالية بدلًا من توزيع الخيام، وإعادة تأهيل شبكات المياه بدلًا من توزيع المياه.

على مدى العقد الماضي، حققت المساعدات الدولية استثمارات حيوية، لكن هذه الاستثمارات معرضة لخطر التراجع، إذا تم تخفيض المساعدات بشكل كبير. يعد الوصول إلى الخدمات أمرًا حيويًا أيضًا، ويجب على جميع الجهات الفاعلة العمل بشكل جماعي، لضمان الوصول العادل إلى الخدمات والمزايا والخطط لدعم السوريين المستضعفين الذين نزحوا والذين ما يزالوا ينزحون. أخيرًا، يجب أن تظل الحلول مراعية للصراع وغير تمييزية، ومستنيرة بأراء المتضررين من الاستجابات.

• التوصيات

في الفترة التي تسبق مؤتمر بروكسل السادس لإعلان التبرعات إلى سورية، يجب على المانحين التأكد أن جميع ركائز خطة الاستجابة الإنسانية في سورية سيتم تمويلها بشكل كافٍ، وألا يتم تخفيضها أكثر من تعهدات ومبالغ 2021. يجب على المانحين الحفاظ على مستويات المساعدة الإنسانية الحالية، خاصة للاستجابة لحالات الطوارئ، ومن ضمن ذلك المساعدات النقدية.

يجب على المانحين ضمان زيادة التمويل من أجل التعافي المبكر وإعادة التأهيل، خاصة في ما يتعلق باستعادة الخدمات العامة وتعزيز المساعدة في سبل العيش، وزيادة برامج التعافي المبكر في قطاعات المياه والصحة والزراعة والتعليم. يجب على المانحين الالتزام بنهج البرمجة القائمة على السوق لدعم استعادة أنظمة السوق. هناك حاجة إلى مزيد من دعم الجهات المانحة للتمويل المرن متعدد السنوات، الذي يمكن التنبؤ به.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

يجب على الحكومات التي تفرض عقوبات على سورية ضمان ألا تعوق العقوبات الاستجابات الإنسانية في جميع أنحاء سورية، وألا تقوض وصول السكان إلى قطاعات الطاقة والصحة والتعليم. ينبغي الاستمرار في الاستثناءات الإنسانية، وتوسيع نطاقها لضمان تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب.

يجب أن تضمن الحكومة السورية الوصول العادل إلى الدعم العام، والمساعدات والخدمات الأساسية والأسواق. يجب على الحكومات المانحة والحكومة السورية والجهات الفاعلة غير الحكومية زيادة الحوار لضمان الوصول الإنساني المبدئي، والوصول العادل إلى الخدمات والاستخدام الفعال للتمويل والموارد في جميع أنحاء سورية.

يجب على الحكومات المانحة والحكومة السورية والجهات الفاعلة غير الحكومية ضمان إعطاء الأولوية للحلول الدائمة، من خلال تخطيط السياسات والبرمجة، وعلى أساس رغبات وأولويات النازحين السوريين.

يجب على جميع الجهات الفاعلة دعم جميع الأساليب الممكنة للوصول إلى السوريين المحتاجين، بغض النظر عن الموقع. يجب أن تدمج الاستجابة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني دعم سبل العيش وبرامج الصمود والأنشطة التي تعزز الاعتماد على الذات كجزء من استجاباتهم.

يجب أن تسترشد الحلول والسياسات والنهج لمعالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد بأراء وتفضيلات السوريين المتضررين.

[\(ترجمة مركز حرمون للدراسات\)](#)

[المصدر: المجلس النرويجي للاجئين](#)

إيران تحتل لبنان بالوكالة لكن اللبنانيين ما زالوا يملكون إرادة حرة

معهد واشنطن

حنين غدار

(اللغة الإنجليزية والعربية) 13 كانون الأول 2022

خلاصة: على الرغم من أنه لا يمكن عمل الكثير بشأن نزع سلاح «حزب الله» في الوقت الحالي، إلا أن أي سياسة غربية جادة ستحتاج إلى التركيز على معاقبة عوامل التمكين السياسية المحلية للحزب والانخراط في الوقت نفسه مع خصومه الشيعة وحمايتهم.



أوشك لبنان كدولة على الانهيار منذ بعض الوقت. وفي حين أنه لم يُعلن بعد عن ذلك رسمياً، ولا يبدو أن أحداً مستعداً لإعلان البلاد دولة فاشلة، إلا أن المؤسسات الحكومية معطلة فعلياً وغير عاملة. وتعني الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض قيمة الليرة بأكثر من 90٪ أن رواتب الموظفين الحكوميين لم تعد كافية حتى للتنقل من العمل وإليه. كما أن العديد من المؤسسات العامة الحيوية، مثل "الجامعة اللبنانية"

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

و"شركة الكهرباء" ووزارات الخدمة والبلديات، بالكاد تعمل. وتسببت الأزمة في نزوح جماعي خطير من الخدمة المدنية في جميع المجالات. واختفى جوهر مؤسسات الدولة، أي خدمتها العامة.

ولم يشهد لبنان يوماً انهياراً بهذا الحجم -حتى خلال الحرب الأهلية. لكن الأمر المروع هو أن هذا السيناريو ليس الأسوأ، إذ يلوح في الأفق المزيد من التدهور الاقتصادي، وانخفاض قيمة الليرة، وحدث انفجار اجتماعي خطير. ويتطلب وقف هذا الانهيار وبدء المسيرة الطويلة والشائكة لإعادة تأهيل الدولة اللبنانية أكثر من مجرد إصلاحات. صحيح أن الإصلاحات في الاقتصاد، والبنوك، والضرائب، والأنظمة الأمنية ضرورية؛ ومع ذلك، نعلم جميعاً الآن أن أيّاً من ذلك لن يحدث طالما أن «حزب الله» المسلح يشرف على هذا الانحدار.

ولا يعزى هذا الانهيار المفاجئ والشديد إلى الفساد فحسب، ولا يمكن معالجته بالكامل بالإصلاحات الاقتصادية والمالية. فالفساد وجهاز الدولة الضعيف يشكلان جوهر سياسة «حزب الله». وتبدو الإصلاحات في قطاعات معينة، أو انتخاب رئيس، أو تشكيل حكومة أخرى أفضل قليلاً من السابقة، وجميعها خطوات مهمة للحفاظ على الشعور بالإرادة الحرة، إلا أن الصدام ليس بين حزبين سياسيين لبنانيين، بل بين خاطف ورهينة.

تنظر إيران إلى لبنان كرهينة، وبالتالي لا ترى حاجة إلى اعتماد سياسة اجتماعية واقتصادية للبنان، أو للعراق أو سوريا في هذا الصدد. وعلى العكس من ذلك، يعني بناء لبنان مزدهر نشوء دولة أكثر قوة، الأمر الذي لا يصب في مصلحة إيران و«حزب الله» -«الرهينة يجب أن تبقى ضعيفة وخائفة. وما يهم هو كيفية الحفاظ على قبضة إيران على هذه البلدان وتعزيزها، سواء بقي مواطنوها أو غادروا أو توفوا في معرض قيامهم بذلك. وفي هذا السياق، أدت أسلحة «حزب الله» أو تهديده باستعمال القوة المسلحة، إلى تجريد الأدوات المؤسسية التي يستخدمها لبنان ليُظهر للعالم أنه لا يزال دولة ديمقراطية بحيث أصبحت بلا قيمة. وفي أي مواجهة بين أوراق الاقتراع والرصاص، دائماً ما يكون هذا الأخير أعلى صوتاً وأكثر سماعاً.

لقد قرر اللبنانيون تحدي هذا الوضع الراهن في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عندما خرج الناس من جميع الطوائف والمناطق إلى الشوارع ليقولوا لا للفساد والنظام السياسي وللمرة الأولى لـ«حزب الله» وإيران. ولم يتغير الوضع الراهن كثيراً، واصطدمت الاحتجاجات بجائحة "كوفيد-19" ثم انفجار "مرفأ بيروت"، إلا أنها نجحت في تحقيق عدد من النتائج المهمة، مثل إقصاء سعد الحريري عن المشهد السياسي. والأكثر أهمية هو أن الاحتجاجات كشفت الوجه الحقيقي لـ«حزب الله» -«أي حامي النظام وراعي الفساد والعنف والظلم. وفي النهاية، تُرجم ذلك بخسارة «حزب الله» لأغلبيته البرلمانية في أيار/مايو 2022.

وتعرضت شعبية التنظيم لضربة موجعة. وازدادت الانتقادات ضد ممارساته وسياساته في كل من وسائل التواصل الاجتماعي والشوارع. ولكن بين السعي وراء التأييد الشعبي وبث الخوف، اختار «حزب الله» إثارة الخوف. فقد قام التنظيم بتهديد الناشطين والناخبين الذين أعربوا عن استيائهم فضلاً عن مهاجمتهم ومضايقتهم. ثم قتل لقمان سليم، فأعاد بطبيعة الحال بث الذعر في النفوس وفرض سيطرته من جديد.

التحديات أمام «حزب الله»

يتمثل هدف «حزب الله» اليوم بالحفاظ على سيطرته واستعادة القوة التي فقدتها في الانتخابات النيابية من خلال فرض خياره للرئيس المقبل ورؤيته للحكومة المقبلة. وسيستمر في منع أي محاولات لإصلاح المؤسسات وسيصبح الحزب الأكثر قدرة على الوصول إلى العملة الصعبة في لبنان. وسيستخدم جميع الأدوات الممكنة لفرض سيطرته على المدى الطويل على لبنان، حتى لو كان ذلك يعني تغيير الدستور أو إلغاء "اتفاق الطائف". وسيكون ذلك المسمار الأخير في نعش لبنان كما عهدناه.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

وبالنسبة لـ «حزب الله»، يمكن أن يشكل وضع دستور جديد للبنان الضمانة الوحيدة للإبقاء على سلطة إيران وترسيخها. ويمكن أن يؤدي تدهور مؤسسات الدولة والاقتصاد إلى تمهيد الطريق أمام التنظيم وحلفائه للمطالبة بهذا السيناريو.

لكن هذا الفصل من تاريخ لبنان واستراتيجية «حزب الله» في التعامل معه ينطوي على العديد من المخاطر والتحديات. أولاً، يدرك اللبنانيون اليوم أن سلاح «حزب الله» «موجه نحو الشعب اللبناني». وقد تحول بذلك التنظيم من كونه «مقاومة» و «محرراً» عامي 1982 و 2000 إلى محتل جديد. وسيؤدي هذا التحول في نظرة الشعب إلى تغيير جدي في الديناميكيات القائمة بين التنظيم والشعب اللبناني، وخاصة الطائفة الشيعية. ولا يمكن لـ «حزب الله» أن يزدهر بدون احتضان الشيعة له.

ثانياً، قد تشهد شعبية «حزب الله» المزيد من التراجع، وقد يستمر ذلك في التأثير على الانتخابات البلدية المقبلة والانتخابات النيابية المستقبلية. كما قد يستمر التنظيم في خسارة الناخبين والحلفاء، وفي نهاية المطاف، سيصبح خطر فقدانه سلطة صنع القرار حقيقة واقعة. ثالثاً، أصبح التحالف مع «حزب الله» بمثابة عبء. فحلفاؤه الحاليون إما خسروا الانتخابات، أو فُرضت عليهم عقوبات، أو كليهما. وفي المقابل، لم يعد بإمكان «حزب الله» ضمان الرئاسة أو الوزارات أو الصفقات التجارية. فقد غادر ميشال عون القصر الرئاسي ولم يحل صهره جبران باسيل محله.

رابعاً، يدرك التنظيم أن بإمكانه التهديد بأسلحته من دون استخدامها، ولكن ليس إلى أجل غير مسمى. فهو يعرف أنه بمجرد استخدامها، سيخسرهما. ولم تعد إيران في وضع جيد لإعادة تزويد «حزب الله» بالمال والسلاح كما اعتادت، وتوجّب على «حزب الله» البحث عن بدائل. لكن تجارة المخدرات وأعمال التهريب التي لجأ إليها في الماضي أضرت أيضاً بصورته وحوّلت «المقاومة» إلى أكبر كارتل للمخدرات في لبنان وربما في المنطقة.

خامساً، وافق «حزب الله» على الاتفاق البحري الذي وقعه لبنان مع إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2022 من أجل تجنب الصراع مع إسرائيل. ولكن كان لذلك تداعيات على خطاب التنظيم إذ توجب على «حزب الله» أن يعترف بوجود دولة معادية ويقبل بعقد صفقة دبلوماسية معها. وتضررت صورة المقاومة بشدة نتيجة لذلك.

غير أن هذه التحديات لن ترغم «حزب الله» على تغيير سياسته أو ولائه لإيران. فمن المحتمل أن يجد التنظيم ورعاته في طهران طريقة للتوفيق بين السلطة والشعبية طالما يملك السلاح والقوة والسلطة في لبنان، والأهم من ذلك طالما يعمل مع غياب الاهتمام الدولي بلبنان.

الفرص والتوصيات

ينظر اللبنانيون والسوريون والعراقيون اليوم إلى إيران ويشعرون بالأمل لأنهم يعرفون أن التغيير في إيران يعني تغييراً في بلادهم. وقد يستغرق ذلك وقتاً طويلاً، ولكن هناك طرق لإضعاف «حزب الله» في لبنان بصورة أكثر، ويتطلب ذلك اعتماد سياسة شاملة تجاه لبنان -بين الولايات المتحدة وأوروبا (خاصة فرنسا) والمملكة العربية السعودية. كما يستوجب إشراك جماعات المعارضة اللبنانية -حيث لم تنجح أي سياسة في لبنان من دون مشاركة داخلية نشطة. وحتى الآن، يجري أساساً النقاش حول لبنان بين جميع هذه الدول، إلا أنها تركز في نقاشها على البرنامج الإنساني، في حين يجب على السياسة الجادة أن تستهدف الركائز الأساسية الثلاث لقوة «حزب الله» في لبنان وهي: الطائفة الشيعية والحلفاء والأسلحة.

ويلعب فرض المزيد من العقوبات على حلفاء «حزب الله» دوراً مساعداً بالتأكيد، غير أن الوقت قد حان لقيام أوروبا -فرنسا على وجه الخصوص - بإصدار العقوبات التي كانت تناقشها منذ عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي السماح لحلفاء «حزب الله» بزيارة الولايات المتحدة أو أوروبا أو حتى امتلاك حسابات مصرفية وأصول في أي من هذه الدول. يجب أن يشكل التحالف مع «حزب الله» مخاطرة كبيرة.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

أما بالنسبة للطائفة الشيعية، فهذا هو الوقت المثالي للعمل مباشرةً مع الشيعة، والاستماع أكثر إلى الأصوات المعبرة عن الاستياء، وتقديم الدعم السياسي والمادي للمعارضة الجديدة بين الشيعة - وخاصة أولئك الذين يتمتعون برؤى اجتماعية واقتصادية. هؤلاء يحتاجون أيضاً إلى الحماية والدعم - فبدون حماية ستقوم عناصر «حزب الله» بقتلهم كما قتلت لقمان سليم وآخرين.

ويؤدي وجود إمدادات كبيرة من الأسلحة إلى تغيير قواعد اللعبة تماماً. فلا أحد يستطيع استهداف هذه الترسانة فعلياً دون شنّ حرب. وتهتم إسرائيل بمصانع ومنشآت الأسلحة الإيرانية في سوريا، لكن الأسلحة الموجودة في لبنان مخزنة تحت الأرض منذ عام 2006. وبعضها عفا عليها الزمن، لكن الكثير منها لا يزال يشكل خطراً جسيماً في الحرب القادمة مع إسرائيل. ويمكن التعامل مع هذه الأمور بطريقتين: إما عبر شنّ إسرائيل هجمات مستهدفة من شأنها تدمير الأسلحة من دون قتل المدنيين، أو فضح منشآت الأسلحة التي تم بناؤها تحت البنية التحتية المدنية، كالمدارس والمستشفيات. فليس لدى اللبنانيين أي فكرة عما يوجد تحت منازلهم وأرضهم، وهم بالطبع لا يريدون المخاطرة بأي شيء بعد الآن.

لقد بدأت هذه الركائز بالاهتزاز أصلاً، مع خسارة حلفاء «حزب الله» خلال الانتخابات، ومواجهة إيران تحدياتها الخاصة، وفقدان الطائفة الشيعية ثقتها في «حزب الله». «لقد حان الوقت لتسديد الضربة الموجهة. ففي النهاية، قد يكون الشعب الإيراني الأمل الوحيد المتبقي للمنطقة، ولكن في انتظار التغيير في إيران، قد يعود تقييد «حزب الله» في لبنان بالفائدة. فالبديل عن ذلك مقلق بالفعل، وهو قيام لبنان جديد بدستور جديد يضمن سلطة «حزب الله» وسيطرته، مع إيران أو بدونها.

المصدر: [معهد واشنطن](#)

اللاجئين السوريين: العودة الانتقائية

معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط

محسن المصطفى

(اللغة الإنجليزية والعربية) 22 كانون الأول 2022

نص المقال: منذ منتصف عام 2017، بدأ الحديث يتصاعد حول "العودة الطوعية" للاجئين السوريين، إلا أنه شهد زخماً إضافياً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، وبالأخص على الصعيد الإقليمي في تركيا ولبنان، ويُشكل الخوف على مصير العائدين حاجزاً منيعاً أمام العودة، نظراً لممارسات نظام الأسد الأمنية في ظل غياب أي ضمانات دولية أو إقليمية تحمي العائدين من مصير عشرات الآلاف ممن قُتلوا تحت التعذيب في سجون الأسد على مدار الأحد عشر سنة الماضية. في هذا الصدد، هناك فكرة محورية يجب توضيحها عبر الإجابة عن السؤالين التاليين: هل يُريد الأسد عودة اللاجئين حقاً؟ وهل يمكن له المُضي قدماً في هذا الخيار كأحد مقومات التطبيع مع المجتمع الدولي من أجل الحصول على أموال إعادة الإعمار؟



بلغ عدد اللاجئين والنازحين السوريين حتى عام 2022 حوالي 13 مليون شخص – أكثر من نصف عدد السكان – منهم 5.6 مليون في دول الجوار، ومنذ منتصف عام 2021 بدأت تتشكل ملامح أعمق حيال المطالبة بعودة اللاجئين في ظل أوضاع اقتصادية متردية عالمياً وإقليمياً بسبب نتائج جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا، ففي حين تُعيد تركيا "من يرغب" بالعودة لسورية، إلى مناطق شمال غرب سورية، وهي مناطق تسيطر عليها فصائل المعارضة السورية، يقوم لبنان بإعادة اللاجئين لديه إلى مناطق سيطرة النظام السوري حصراً، لأنه ليس للبنان

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

أي اتصال جغرافي مع مناطق واقعة تحت سيطرة المعارضة، وبالتالي لا خيار أمامه إلا إبقاء اللاجئين لديه أو العمل على إرسالهم عبر المنافذ الحدودية الرسمية إلى سورية، وهو ما ينطبق على الأردن، باستثناء منطقة التنف/ منطقة 55 كم التي تتواجد بها قوات أمريكية وبريطانية. آلية العودة "الطوعية" ومساها

في ظل رفض أممي وسجلات محلية داخل حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، وُضعت خطة لإعادة 15 ألف لاجئ شهرياً، حيث تقوم السلطات اللبنانية بتسجيل أسماء اللاجئين الراغبين بالعودة إلى سورية عبر آلية كان قد تم اعتمادها عام 2017، ثم يقوم الأمن العام اللبناني بإرسال قوائم الأسماء لأجهزة المخابرات السورية، ثم انتظار الموافقة على دخولهم. في بعض الأحيان، يتم إبلاغ السلطات اللبنانية برفض عودة بعض الأشخاص الواردة أسماءهم في تلك القوائم بناءً على ماضهم الثوري أو نتيجة وجود منازلهم في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة في شمال غرب سورية أو في مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية شمال شرق، أما من يتم قبول عودته فيتم تحديد تاريخ العودة عبر اتفاق مُسبق بين السلطات اللبنانية ونظيرتها السورية ليتم ترحيلهم عبر المعابر الرسمية إلى سورية.

يتكفل الأمن العام اللبناني بتأمين رحلات العودة حتى الحدود السورية، ثم تتولى السلطات السورية تأمين وسائل النقل اللازمة لإيصال العائدين إلى قراهم وبلداتهم، أو نقلهم لمراكز إيواء تم بناؤها خصيصاً لأولئك الذين لا يُسمح لهم بالعودة لقراهم وبلداتهم نتيجة دواع أمنية معينة، حيث أن العودة لهذه المناطق تكون ممنوعة أصلاً على الجميع سواء داخل سورية أو خارجها ريثما تتم إعادة تأهيل تلك المناطق، سواء عبر إزالة أنقاض ومخلفات الحرب أو تأمين المنطقة عسكرياً.

وفق ما سبق، وحسب ما ورد على لسان السلطات اللبنانية، تبدو العودة "طوعية" تماماً، ولا يُجبر أحد عليها، خصوصاً أن عملية التسجيل للعودة تتم طوعاً. إلا أن عمليات التضييق التي يتعرض لها اللاجئين، بالإضافة للأوضاع القانونية التي تُقيد عملهم وحركتهم، فضلاً عن سوء الأوضاع الاقتصادية التي يمرون بها، كل ذلك يُجبر عدداً منهم على طلب العودة لسورية، أما من يعلم بأنه مطلوب أمنياً لأجهزة النظام، يُدرك تماماً بأنه لن يعود ما دام النظام قائماً وممارساته مستمرة.

بشكل عام، أغلب الأشخاص العائدين هم من كبار السن والنساء والأطفال، في ظل إجماع عدد من الرجال والشباب المطلوبين أساساً لأجهزة المخابرات السورية على خلفية مشاركتهم بالثورة ضد النظام، أو مطلوبين لتأدية الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية، وبالتالي يُفضلون البقاء في لبنان بانتظار حل ما يضمن سلامتهم، أو أنهم سيخاطرون بحياتهم برفقة مواطنين لبنانيين محاولين الهروب من لبنان عبر البحر.

السماح بالعودة لا تعني أنها آمنة

على الرغم من سماح أجهزة المخابرات بعودة عدد من اللاجئين، إلا أن ذلك لا يعني أنهم في مأمن من سطوة الأجهزة الأمنية، فربما يتعارض عمل الأجهزة نتيجة ضعف التنسيق فيما بينها، وبالتالي يكون اللاجئ العائد والمطلوب لأحد تلك الأجهزة ضحية لضعف التنسيق وممارسات النظام الوحشية، خصوصاً أن إدارة المخابرات العامة في سورية هي من تتولى التنسيق مع الأمن العام اللبناني.

سُجلت عدة حالات اعتقال تعسفي وغير قانوني بحق عدد من العائدين، بالإضافة لحالات اغتصاب وعنف جنسي وإخفاء قسري، علماً أن هذه الممارسات ليست لشيء يتعلق بكون المرء معارضاً، بل يكفي أن يكون لاجئاً أو أنه ينتهي لبيئة معارضة وقفت في وجه النظام، حيث وصفت منظمة العفو الدولية، في تقرير جديد لها، اللاجئين العائدين بأنهم عائدون إلى الموت.

لاحقاً، يُطلب من جميع العائدين مراجعة الأفرع الأمنية، كما يتم في بعض الأحيان قيام محققين من المخابرات بالتحقيق مع الشخص العائد ضمن البلدة أو القرية أو الحي الذي يقطنه، ويختلف ذلك تبعاً لمجموعة عوامل بحسب الشخص وأهميته، وكذلك بحسب إمكانيات تلك

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

الأجهزة. بالطبع لا بد من دفع رشاوي للمحققين من أجل التغاضي عن بعض الأمور وتيسير إجراءات التحقيق، ولاحقاً من أجل وضع تقييم إيجابي للاجئ العائد ليتم إغلاق ملفه لدى تلك الأجهزة.

السوريون الذين يريدونهم الأسد

توحي سياسة العودة التي يُطبقها نظام الأسد عبر قبوله أو رفضه لعدد من اللاجئين أو النازحين أن هناك فئات معينة منهم يُريد الأسد ونظامه عودتهم، فهو يرغب بعودة أبناء الأرياف أكثر من أبناء المدن، ويعود ذلك لمجموعة من العوامل يُدركها النظام أكثر من غيره، فالنظام عاجز عن تقديم خدمات أكبر في مختلف القطاعات في المدن، سواء في حوامل الطاقة أو التعليم أو الصحة أو النقل، وبالتالي عودة أبناء المدن ستزيد من الضغط الموجود أصلاً على الخدمات التي ما زال يقدمها بالحد الأدنى، خصوصاً مع تنامي أزمة المشتقات النفطية وندرة الكهرباء. على النقيض من ذلك، ستكون عودة أبناء الريف أقل تكلفة من جهة الخدمات وأعظم مردوداً من الناحية الإنتاجية، إذ أن أبناء الريف سيتجهون نحو المساهمة في الإنتاج الزراعي، وبالتالي زيادة في عمليات الإنتاج، مما يُسهم في خفض أسعار المواد الزراعية والاستهلاكية الأساسية كالحبوب والخضروات، وهو هنا - أي النظام - يقوم بالعمل على تحسين الأمن الغذائي في البلاد.

أما أبناء المدن، بالإضافة للمزاخمة على الخدمات، ستكون هناك مزاخمة أكبر على الوظائف وفرص العمل وهو ما لا يريده النظام، علماً أن عجلة الإنتاج الصناعي شبه متوقفة نتيجة نقص حوامل الطاقة بالإضافة لضعف قيمة الرواتب المقدمة عموماً، كما أن أبناء المدن ميالون أكثر من غيرهم لدفع بدلات الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاحتياطية وهو ما يوفر المزيد من القطع الأجنبي لخزينة النظام المالية. إضافة لما سبق، يلعب هاجس التهديد الأمني الذي قد تواجهه الأجهزة الأمنية، كاحتمال قيام العائدين بتنفيذ عمليات اغتيال أو عودة المظاهرات، دوراً في تفضيل لاجئي الريف على المدينة، إذ أن المُهدد الأمني في الأرياف مختلف تماماً عما كان في بدايات الثورة، وهو الآن أسهل من ناحية ضبطه أمنياً، أما في المدن يكون المُهدد الأمني أصعب نسبياً من ناحية ضبطه، وتؤكد البيانات الخاصة باللاجئين العائدين أنهم ينحدرون من الأرياف في الغالب، خصوصاً ريفي حمص ودمشق.

من جهة أخرى، يستخدم النظام السوري الجانب التشريعي من أجل الضغط على اللاجئين عبر عدة تشريعات يكون هو المُستفيد الأكبر من تطبيق أي منها، كتشريع قوانين تتعلق بالملكية العقارية، كالمرسوم التشريعي 66 لعام 2012، والقانون رقم 10 لعام 2018 التي يتم تطبيقها في المدن وخصوصاً دمشق، حيث تُسهم بنزع الملكية من كل شخص لا يستطيع أن يثبت ملكيته لعقاره، وبالأخص في حال عدم وجود الشخص ليقوم بذلك. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إلقاء الحجز التنفيذي على أملاك السوري المُتخلف عن أداء الخدمة الإلزامية وأملاك زوجاته وأبناءه إذا بلغ سنه 43 عاماً ولم يلتزم بدفع مبلغ 8 آلاف دولار أو عليه العودة من أجل تأدية الخدمة العسكرية قبل بلوغه ذلك السن، وأخيراً استخدام الأراضي الزراعية العائدة لملكيتها للاجئين والنازحين من أجل الضغط عليهم عبر وضعها في مزادات علنية بغرض تأجيرها في حال عدم وجود مالك الأرض الأساسي، وهو نظام جديد تم ابتداعه عام 2019 ويُطبق على نطاق واسع في ريفي حماه وإدلب بعد سيطرة قوات النظام عليهما.

تُظهر هذه الاتجاهات استفادة النظام مادياً من مُختلف الخيارات التي يضطر للاجئ أو النازح لانخاضها، والتي تتمثل في مصادرة أملاكه، أو تأجيرها، أو حثّه على العودة مُجبراً، وهذا يندرج ضمن سياسة العودة الانتقائية التي يحاول النظام تطبيقها.

هناك أيضاً فئة أخرى من السوريين يحاول النظام استمالتهم، وهم من أبناء الجاليات السورية الموجودين في الخارج من قبل عام 2011، حيث تتم دعوتهم باستمرار من قبل مسؤولي النظام من أجل الاستثمار في مناطق سيطرته بما يعود عليه بالنفع المادي، ويتم ذلك عبر

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

إغراءهم بمشاريع استثمارية أغلبها خدمي أو في قطاع السياحة، مما يوفر له رافداً مادياً جديداً بالإضافة لتوفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن اسهامها نوعاً ما في إعادة الإعمار والتعافي المبكر.

أرقام غير مُبشرة

منذ عدة سنوات، ونتيجة ظروف متباينة، عاد قرابة 750 ألف لاجئ إلى سورية، لكن هذه الأعداد غير مُبشرة بتاتاً ولا توجي بوجود مشروع حقيقي لعودة طوعية وكريمة للاجئين. على مدار السنوات الماضية، أصدرت الأمم المتحدة عدة تقارير حول الأعداد التقريبية للاجئين العائدين، وبالأخص من دول الجوار:

لا تُشكل أعداد اللاجئين العائدين منذ عام 2016 من مختلف بلدان الجوار نسبة كبيرة من عدد اللاجئين الإجمالي، ويُشكل العائدون من تركيا النسبة الأكبر، حيث بلغ عددهم حوالي 500 ألف عاد أغلبهم لمناطق سيطرة المعارضة في شمال غرب سورية بعد التدخل العسكري التركي ضد تنظيم الدولة ووحدات حماية الشعب.YPG

منذ بداية عام 2022 حتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد اللاجئين العائدين إلى سورية 43,254 لاجئ، ولا يُشكل هذا الرقم سوى نسبة ضئيلة جداً من مجمل أعداد العائدين منذ عام 2016، فضلاً عن أن يُشكل أي نسبة تُذكر أمام مجمل أعداد اللاجئين والنازحين، حيث تم تسجيل عودة 29,501 لاجئ من تركيا نحو شمال غرب سورية، أما عدد العائدين لمناطق سيطرة النظام فقد بلغ 7,087 لاجئ من لبنان و3,679 لاجئ من الأردن.

بالمقابل سجلت الشبكة السورية لحقوق الانسان 3,083 حالة اعتقال للاجئين عادوا من دول اللجوء أو الإقامة، تم الافراج عن 1,887 مُعتقل، وبقي 1,196 رهن الاعتقال، تحوّل منهم 864 شخص إلى حالات اختفاء قسري، ومعظمهم عادوا من لبنان وتركيا والأردن منذ عام 2014.

بشكل عام، هناك عدة عوامل وحاجات تؤثر في قرار اللاجئ حيال العودة، كالخوف من بطش أجهزة النظام، والوضع الاقتصادي، وتوفير البنية التحتية التي تدمرت بنسبة كبيرة نتيجة استخدام النظام للأسلحة الثقيلة والطيران الحربي واستخدام ذخائر غبية في العمليات العسكرية منذ عام 2011. يُضاف إلى ذلك عامل الوقت، فكلما طالّت مدة البقاء خارج البلاد ازداد عامل الاستقرار لدى اللاجئ في حال كانت أوضاعه القانونية والاقتصادية تسمح بذلك.

ممارسة الخداع

يدّعي نظام الأسد بأن اللاجئين والنازحين، هربوا بسبب "العصابات الإرهابية المسلحة"، وهو ادعاء باطل، إذ أن السواد الأعظم هرب نتيجة العمليات العسكرية والهجمات المُركّزة التي نفذتها قوات النظام والمليشيات الموالية له، بالإضافة لقوات إيران وروسيا، على أهداف مدنية في الغالب، وهو ما أدّى لتدمير البنى التحتية وخلق أزمة لجوء سورية على المستوى العالمي، كما أدّت بذات الوقت لظهور ودخول مجموعات راديكالية لسورية كتنظيم الدولة وجبهة النصرة وغيرها.

تُسهّم عودة اللاجئين والنازحين لمناطق سيطرة النظام بزيادة كمية الأموال التي يتم تحويلها يومياً من الخارج من قبل ذويهم، أي أن مسار الحوالات سيكون إلى النظام السوري بدلاً من دول الجوار، علماً أن النظام السوري يقوم بتسليم دولار الحوالات من الخارج بمبلغ 3,000 ليرة سورية مقابل 6,300 ليرة للدولار في السوق السوداء، أي أن النظام يستفيد من هذا الفرق البالغ 3,300 ليرة لرفد خزينته المالية، في حين أن أجهزته تعتقل كل من يقوم بالعمل في تسليم الحوالات عبر شبكات صرافة غير رسمية، في محاولة منه لحصر عمليات التحويل ضمن شبكات معتمدة من قبله.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

علاوة على ذلك، ستسمح عودة أعداد من اللاجئين لمناطق سيطرة النظام بالمطالبة بكميات أكبر من المساعدات الإنسانية المقدمة دولياً بحجة زيادة أعداد المواطنين الذين يحتاجون للمساعدة، والضغط عبر روسيا لاستخدام حق النقض/ الفيتو من أجل وقف تمديد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2165 لعام 2014 الخاص بإدخال المساعدات عبر الحدود، وتحويل مسار المساعدات ليصبح عبر خطوط التماس، مما يعني استيلاء النظام على كافة المساعدات المقدمة دولياً، والتصرف بغالبيتها بما تقتضيه مصلحته هو لا مصلحة اللاجئين والنازحين، وبالتالي حرمان ملايين النازحين داخلياً في شمال غرب سورية من المساعدات الدولية.

اللاجئين كنافذة للتطبيع الدولي

سيتمكن النظام، في حال عودة قسم من اللاجئين الذين يريدهم والموجودين في لبنان أو تركيا أو حتى الأردن، من تقديم نفسه للمجتمع الدولي على أنه يريد عودة السوريين فعلاً، إلا أن واقع الأمر سيكون تطبيق سياسة عودة انتقائية قائمة على المصلحة وليس المصالحة أو المواطنة، بالإضافة لاستمرار الضغط على بلدان اللجوء عبر إبقاء من لا يرغب بهم لدى تلك الدول، والتي تعاني أصلاً من أزمات سياسية واقتصادية وتهديدات أمنية متنوعة.

إن سياسة التغاضي والعجز المتواصل للمجتمع الدولي لن تُسهم في الجهود الرامية لإيجاد حل لقضية الشعب السوري ضمن عودة كريمة للاجئين والنازحين، فضلاً عن حماية أرواحهم وممتلكاتهم، كما لا ينبغي القبول بربط المساعدات الإنسانية بالملف السياسي أو دفع عجلة إعادة الإعمار والتعافي المبكر، أو حتى السماح بتخفيف العقوبات المفروضة على النظام بمجرد عودة قسم من اللاجئين والنازحين إلى سورية – بسبب مجموعة من الظروف المحيطة بهم – مُكرهين لا راغبين.

المصدر: [معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط](#)

يجب أن يواجه الأسد المحاكمة على فظائعه ضد الشعب السوري
التلغراف

جويل رايبيرن - نواف العبيد

(اللغة الإنجليزية) 16 كانون الأول 2022

خلاصة: نشرت صحيفة تلغراف البريطانية مقالاً حول ضرورة مساءلة ومحكمة بشار الأسد على جرائمه بحق السوريين، كتبه بشكل مشترك كل من المبعوث الأمريكي السابق إلى سوريا، جويل رايبيرن، ونواف العبيد مفوض لجنة العدالة والمساءلة الدولية.



بينما يتركز اهتمام العالم بشكل مفهوم على أوكرانيا، يظلّ من الضروري محاكمة المسؤولين عن ارتكاب بعض أسوأ جرائم الحرب في القرن الحادي والعشرين والتي حدثت في سوريا. على الرغم من كل الإنكار لارتكاب أخطاء من قبل نظام الدكتاتور بشار الأسد، ودعايته السخيفة بأنه زعيم متحضّر ملتزم بالقانون كان يحيي بلاده فقط من المتطرفين المدعومين من الخارج، فإن مجموعة مفجّمة من الأدلة ترسم قصة مختلفة تماماً: قصة ارتكب فيها النظام فظائع بشكل منهجي ضد مواطنيه.

وإذا كان مرتكبو الجرائم المروعة المماثلة ضد الإنسانية التي تُرتكب في أوكرانيا سيواجهون العدالة بكل تأكيد، فمن الضروري أن يضمن المجتمع الدولي محاسبة الأسد وأتباعه على جرائمهم المروعة. ربما تكون أسوأ تجاوزات الصراع السوري قد وُلّت، لكن الحرب الأهلية ستبقى إلى الأبد في الذاكرة بسبب صور البراميل المتفجرة تمطر على الأحياء المدنية، والسجون السورية تفيض بالمدنيين الذين يتعرضون لأهوال لا توصف، وقوات النظام تقتل المتظاهرين في الساحات العامة.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

الآن، وبفضل البحث الشامل الذي أجراه فريق متخصص يعمل مع لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA)، تم تجميع جزء كبير من المواد التي توفر أدلة لا جدال فيها على تورط النظام في بعض أسوأ الفظائع التي ارتكبت خلال النزاع. توفر المواد تفاصيل شاملة حول الطريقة التي أجرى بها النظام - وما زال يدير - حملة منهجية ومخططاً لها مركزياً من القتل الجماعي والتعذيب. جمعت اللجنة المواد التي تميز بين فئتين من السلوك الإجرامي: تعذيب وقتل المعتقلين، واستخدام القوات العسكرية وشبه العسكرية لارتكاب فظائع ضد المدنيين العزل.

اتصالات النظام الداخلية التي حصلت عليها اللجنة الدولية للعدالة والمساءلة صدرت أوامر تظهر من أعلى مستويات القيادة "بعدم التعاطف والرحمة تجاه المتظاهرين" وحل الاحتجاجات العامة "بغض النظر عن العواقب"، كما تلقى قادة عسكريون تعليمات خطية بتهديد المجتمعات بالتدمير في حال مقاومة قوات الأسد.

تسمح لنا وثائق النظام أيضاً بتتبع سلسلة السلطات التي تم من خلالها تنفيذ هذه التهديدات، بما في ذلك عن طريق الأوامر المباشرة بضرب المستشفيات بالمدفعية وتعبئة وتسليح القوات شبه العسكرية الموالية التي قامت بعد ذلك بذبح المدنيين. إن المسؤولية الجنائية واضحة تماماً عن الفظائع التي حدثت في مراكز احتجاز نظام الأسد، يمكن لمسؤولي النظام رفيعي المستوى مشاهدة هذه الجرائم في الوقت الفعلي عبر الكاميرات المثبتة في غرف الاستجواب، مع إرسال الصور مباشرة إلى مكاتبتهم، بل إن بعض كبار المسؤولين شاركوا في اغتصاب المعتقلين أنفسهم.

تم إصدار أوامر بهذه الجرائم وإدارتها بشكل دقيق من قبل الخلية المركزية لإدارة الأزمة، وهي هيئة عليا لاتخاذ القرارات أنشأها بشار الأسد في آذار 2011 لتنسيق حملة القمع من قبل مؤسساته السياسية والعسكرية والأمنية وقد أبقّت هذه الآلية بشار الأسد على اطلاع واسع بما يجري، وقد كان يديرها عن كثب.

في نهاية المطاف، ستنتهي قضية الملاحقة القضائية ضد الأسد وأتباعه، تماماً كما كان الحال في محاكمات نورمبرغ لمجرمي الحرب النازيين بعد الحرب العالمية الثانية، على التقارير الدقيقة التي سجلتها بيروقراطيتهم بشأن القتل الجماعي لمواطنيها. لقد قرأ الأسد بنفسه التقارير التفصيلية المرسلة إليه بشكل يومي، وقام بدوره بإصدار التعليمات من خلال التسلسل القيادي، وتظهر الوثائق الداخلية للنظام أن جميع كبار مساعدي الأسد الحاليين كان لهم دور مباشر في إبلاغه وتنفيذ تعليماته بوحشية. مع وصول عملية السلام السورية التي تقودها الأمم المتحدة إلى طريق مسدود - أعاققتها روسيا على وجه الخصوص - تحولت الأولويات الغربية إلى صراعات أخرى مثل الغزو الروسي لأوكرانيا، وللأسف، تم تخفيف الضغط الغربي على الأسد. لكن هذا يجب أن لا يعني السماح للجنة الرئيسيين في جرائم النظام ضد الإنسانية بالإفلات من العدالة، حالياً تجري التحقيقات والملاحقات القضائية لبعض مجرمي الحرب السوريين في مختلف الولايات القضائية - في أوروبا، على وجه الخصوص. هذه بداية جيدة، على الرغم من أنه، نظراً لحجم الجرائم المرتكبة، فإن المطلوب حقاً هو تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة في لاهاي مخصصة للقضايا المتعلقة بسوريا من شأنها تسريع عملية المساءلة الجنائية.

من المؤكد أن إنشاء مثل هذه المحكمة سيخدم مصالح القوى الغربية الكبرى، وسيساعد تقديم مرتكبي جرائم الحرب في سوريا إلى العدالة على توليد الزخم اللازم لتأمين تسوية سياسية حقيقية للحرب في سوريا، كما من شأن محاسبة نظام الأسد ومجرمي الحرب الآخرين أن يخدم غرض ردع الأنظمة الأخرى، مثل روسيا، التي قد تحاكي حرب الأسد الوحشية في المستقبل لحل مشاكلها السياسية. (ترجمة: أوريينت)

[المصدر: التيلغراف](#)

نص المقال: ينبغي صياغة النقاشات الكثيرة حول الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط بطريقة معاكسة.



شكّلت زيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى السعودية خلال الأسبوع الماضي لحظة حقيقة جديدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فقد استقبل السعوديون شي بحفاوة لافتة، مقارنةً مع استقبالهم الفاتر لجو بايدن حين زار المملكة في تموز/يوليو الماضي. ويُعزى سبب ذلك جزئيًا إلى واقع أن الرئيس الأمريكي لم يرد أن يحظى بمراسم استقبال كبيرة على خلفية اغتيال جمال خاشقجي. لم تكن الولايات المتحدة راضية مع الانطباع السائد على نطاق واسع في الشرق الأوسط بأنها في طور فك ارتباطها بالمنطقة. وفي قمة شهدت مشاركة بايدن وقادة عرب في شهر تموز/يوليو الماضي، سارع الرئيس الأمريكي إلى طمأنة نظرائه بأن واشنطن "لن تنسحب من الشرق الأوسط، ولن تترك فراغًا تملؤه الصين أو روسيا أو إيران". يتمثل موقفه هذا، الذي رددته الكثير من المسؤولين الأمريكيين وخبراء السياسة الخارجية، في أن المجهود الرامي إلى احتواء النفوذ الصيني لا يمكن أن يقتصر على مناطق مثل شرق آسيا، بل يجب أن يكون مجهودًا عالميًا. ربما، لكن حكومات الشرق الأوسط غير مستعدة لأن تصبح جزءًا من حملات ضد الصين وروسيا. في غضون ذلك، لاحظ خصوم بايدن على يمين الطيف السياسي تناقضًا في المقاربة التي تتبناها الإدارة تجاه المنطقة، وقد يكونون محقّين في ذلك. حين خدم بايدن في إدارة أوباما، كان

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

الأساس المنطقي مختلفًا، إذ لم يركّز كثيرًا على احتواء النفوذ الصيني في الشرق الأوسط، بل ركّز على إرساء توازن قوى إقليمي. اعتبرت إدارة أوباما أن هذا الأمر سيتيح لدول المنطقة إدارة شؤونهم بأنفسهم، ما يسمح للولايات المتحدة بتقليل وجودها العسكري. تمثّل عنصر أساسي من هذه المعادلة في اعتراف واشنطن بأن حق إيران الانخراط بشكل أكبر في الشؤون الإقليمية. مع أن الإدارة لم تفسّر ما يعنيه هذا الأمر تحديدًا، اعتبر منتقدو إدارة أوباما أن ذلك ينطوي على نقاط ثلاث هي: التعامل مع إيران في ما يتعلّق بالملف النووي لتحسين العلاقات بين الجانبين؛ والسماح للاتفاق النووي بأن يؤدي إلى رفع العقوبات المفروضة على الاقتصاد الإيراني وإلى تحقيق الازدهار الاقتصادي؛ والاعتراف ضمنيًا بنفوذ طهران في دول عربية عدة مثل العراق وسورية واليمن ولبنان.

فتحت المقابلة التي أجراها جيفري غولديبرغ من مجلة ذي أتلانتيك مع أوباما في العام 2016 نافذة على تفكير الرئيس الأميركي السابق. فبعد أن برز التحوّل الأميركي بعيدًا عن الشرق الأوسط إلى آسيا، أدف قائلًا: "التنافس القائم بين السعوديين والإيرانيين، والذي ساهم في إذكاء حروب بالوكالة ونشر الفوضى في سورية والعراق واليمن، يتطلّب منا أن نقول لأصدقائنا وللإيرانيين إن عليهم التوصل إلى طريقة فعالة لتقاسم المنطقة وإرساء نوع من السلام البارد."

يتساءل منتقدو بايدن اليوم كيف سيتمكّن من التوفيق بين تفكير أوباما وبين مواقفه هو حول ضرورة احتواء إيران والصين وروسيا. ألم يكن صحيحًا مثلًا أن إدارة أوباما، عدا عن سعيها إلى إبرام اتفاق نووي مع إيران، منحت روسيا هامش تصرف كبيرًا في سورية في العام 2013، ما أشار إلى أنها لم تعارض "مشاركة" الشرق الأوسط مع أطراف آخرين؟ ثمة تناقض واضح بين موقف بايدن العلني اليوم وموقف أوباما آنذاك. لكن بالنسبة إلى معارضي بايدن، هذا التناقض هو وهم، ومسعى يرمي إلى إظهار اختلاف مع أوباما، في حين أن ما من اختلاف فعلي إطلاقًا. بالنسبة إليهم، بايدن هو ببساطة نسخة محدّثة من أوباما.

هذا مشكوك فيه، لكن السياسات الفئوية تفسح المجال أمام الاستنتاجات المتسرعة والسطحية. في المقابل، لا يقول المنتقدون الكثير عن دونالد ترامب. لكنه عندما وصل إلى سدة الرئاسة، لم يبذل جهدًا يُذكر لتبديد الارتباك حيال المواقف الأميركية تجاه المنطقة. لقد أشاد مؤيدو ترامب بانسحابه من خطة العمل الشاملة المشتركة، أي الاتفاق النووي مع إيران، والتنازلات التي قدّمها لإسرائيل، بما في ذلك الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتأييد الضمّ غير القانوني لمرتفعات الجولان. سعى ترامب من خلال هذه الخطوات إلى إظهار أن أميركا ما زالت قادرة على الدفاع عن حلفائها.

لكن المشكلة هي أن جلّ ما أظهره ترامب فعليًا هو ميله إلى التغاضي عن انتهاكات حلفائه، والتفاسح عن اتّخاذ أي خطوة حين يطالهم تهديد فعلي. أبرز مثال على هذا النهج الغريب كان في أيلول/سبتمبر من العام 2019، حين تعرّضت منشأتان نفطيتان كبيرتان في شرق السعودية إلى هجوم. فعلى الرغم من أن الحوثيين أعلنوا مسؤوليتهم عن الهجوم، سرعان ما خلّصت الولايات المتحدة إلى أن إيران هي من نقّدت العملية. حتى إن ترامب كرّر هذا الاتهام، إنما أضاف قائلًا إنه "يفضّل تجنّب نزاع عسكري"، لأن الإيرانيين، كما أفيد، أرادوا "إبرام اتفاق".

وإن كان ثمة حدث يفسّر سبب تردّد السعودية في الوثوق بواشنطن، فعلى الأغلب أنه هذا. صحيح أن السعوديين لم يكونوا من محبّي أوباما، لكنهم كانوا متعلّقين بما يكفي للاعتراف، بعد استهداف منشآتهم النفطية، بأن ترامب ليس أفضل منه بكثير، حتى لو تفاخر بحماية ولي عهد محمد بن سلمان بعد مقتل خاشقجي. ففي السابق، كانت الولايات المتحدة تعتبر أمن الإمدادات النفطية السعودية خطأً أحمر استراتيجيًا، لكن المملكة أدركت أن الوضع لم يعد كذلك عندما لم يُثر هذا الهجوم السافر أي ردّ فعل، ولا سيما في وقت كانت أميركا على وشك أن تصبح مصدرًا صافيًا للنفط. ومنذ ذلك الحين، فهم السعوديون أنهم أصبحوا بمفردهم، وأن عليهم التأقلم مع هذا الواقع.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

يُضاف إلى ذلك أن إدارة بايدن لم تتخذ أي خطوة تُذكر لطمأنتهم، حتى إن الرئيس الأميركي لم يَزُر المملكة إلا بعد مرور عام ونصف على تولّيه منصبه، وكانت الزيارة فقط بغرض طلب المساعدة من السعودية لزيادة إنتاج النفط. لقد كانت قضية خاشقجي السبب الرئيس وراء هذا التباعد، ودفعت بايدن إلى وصف النظام السعودي بأنه "منبوذ". لكن حين قرّر السعوديون خفض إنتاج النفط في اجتماع منظمة أوبك+ في تشرين الأول/أكتوبر، تدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل أكبر، ما أظهر أن الرياض ستحدّد مصالحها كما تراه مناسبًا، بغض النظر عن موقف واشنطن.

لدى بايدن، خلال السنتين المتبقيتين من ولايته، فرصة لبلورة استراتيجية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط من شأنها إقناع شركائه الإقليميين أن الولايات المتحدة قادرة على تلبية احتياجاتهم. لكن فيما تضمّ استراتيجية الأمن القومي التي تعتمدها هذه الإدارة مجموعة من الأفكار الجيدة، إلا أن عددًا كبيرًا منها سيستري تفكيرًا مطوّلًا من حلفاء واشنطن. فالولايات المتحدة تتعهد بتقليل اعتمادها على "السياسات الموجّهة عسكريًا"، لكنها تضع لاحقًا أهدافًا تدفع إلى التشكيك في هذا الالتزام، بما فيها مساعدة الدول على الدفاع عن نفسها في وجه أي تهديد خارجي، أو التعبير عن استعدادها "لاستخدام وسائل أخرى" في حال فشلت الدبلوماسية في منع إيران من حيازة سلاح نووي. لكن ما ستراه الدول العربية وإسرائيل في هذه الوثيقة، وفي نهج بايدن بشكل عام، هو انعدام الدقة والمراوغة، وعود فضفاضة للغاية أو متضاربة بحيث تصعب معرفة شكل السياسات الأميركية التي ستنتج عنها.

على ضوء ما سبق، نتوقع أن تواصل دول المنطقة شقّ مسارها الخاص بمعزل عن واشنطن. وقد استهلّت تركيا وقطر وعمان ذلك منذ فترة، وسارت على خطاها كلٌّ من السعودية والإمارات ومصر، في حين أن لدى إسرائيل منذ فترة طويلة أجندتها الخاصة، بغض النظر عن تعاونها الوثيق مع الأميركيين. إذًا، لم يعد السؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تفكّ ارتباطها بالشرق الأوسط، بل بات واضحًا على نحو متزايد أن الشرق الأوسط هو الذي يفكّ ارتباطه بالولايات المتحدة.

المصدر: [كارنيغي](#)

التدخل الأمريكي المريب في سوريا ليس دستوريا وغير أخلاقي أو استراتيجي

ناشونال إنترست

تيد غالين كارنتر

(اللغة الإنجليزية) 20 كانون الأول 2022

خلاصة المقال: نشر موقع "ناشونال إنترست" مقالا لتيد غالين كارنتر، الزميل البارز في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية بمعهد كاتو، أشار فيه إلى التدخل الأمريكي "المريب" المستمر في سوريا.



وقال: "يجب الاعتراض على التدخل الأمريكي في سوريا على أرضية دستورية وأخلاقية واستراتيجية، لكنّ هذا الوجود لا يزال يحظى بدعم من الحزبين في الكونغرس ومؤسسة السياسة الخارجية". وأضاف أن التركيز المستمر على الحرب الروسية- الأوكرانية، والتوتر المتزايد مع الصين حول تايوان، فإن المغامرات الأمريكية الأخرى المثيرة للقلق طارت فوق الرادار. وأهم مثال بارز وخطير هو الوجود الأمريكي المستمر في سوريا، وهو تدخل لا أساس له دستوريا أو أخلاقيا أو استراتيجيا، لكن الحزبين في واشنطن يدعمانه. ولم يعد من الممكن تبرير المهمة على أية قاعدة. وليس مصادفة وضع قوات الاحتلال الأمريكي في شمال شرق- سوريا التي توجد فيها احتياطات النفط السورية، ما أثار شكوكا مفهومة حول الدوافع الأمريكية. وأكثر من ذلك، فإن العميل الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، وهي قوات سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليها الأكراد، ليست نموذجا للديمقراطية. وفي الوقت نفسه، طالما تعرضت القوات الأمريكية لهجمات من الجماعات الموالية لإيران عبر الحدود من العراق. وكأنّ هذه المشاكل ليست كافية لتثير الشكوك حول المهمة المطلوبة من القوات الأمريكية، فإن وجودها بات يثير مصاعب متزايدة مع تركيا

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

عضو الناتو. وشتت أنقرة جولة جديدة من الغارات ضد أهداف كردية في شمال سوريا، إحداها كانت بعيدة 300 متر فقط عن قاعدة عسكرية أمريكية، مما قاد البنتاغون للشكوى إلى الأتراك بأن هذه الأساليب ليست ضرورية، وتعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر. ويرى الكاتب أن زيادة الخلافات مع تركيا فيما يتعلق بسوريا، ليست أمرا صغيرا، نظرا لحاجة إدارة بايدن لتعاون أنقرة كي تقوم بتطبيق سياستها في عزل الكرملين، نتيجة لغزو أوكرانيا. وحتى هذا الوقت كان موقف تركيا من روسيا متقلبا. وخلافات جديدة مع واشنطن قد تدفع تركيا لمغازلة إيران وتعطيها دعما لمواجهة العقوبات المفروضة عليها. وآخر شيء تريده إدارة بايدن هي جولة جديدة من التوترات مع تركيا فيما يتعلق بسوريا. وأضاف الخبير الأمريكي أن السياسة الأمريكية غير الحكيمة حول سوريا تتكشف منذ وقت، ويبدو أن عملية الانهيار متسارعة. وقال إن المغامرة الفاشلة بدأت عندما تعاونت إدارة باراك أوباما مع السعودية وتركيا ودول سنية أخرى للإطاحة ببشار الأسد. وكان السبب وراء ذلك، علاقة الأسد الوثيقة مع إيران. وبالتأكيد ظلت سوريا الحليف الرئيسي لإيران في الشرق الأوسط، وبقيت عائلة الأسد الوكيل الرئيس لروسيا. ولهذا السبب، لم يكن نظام الأسد في نظر الولايات المتحدة، مذنبا بجريمة، بل جريمتين لا يمكن غفرانهما. وقام خصوم سوريا في الشرق الأوسط بإثارة ثورة هيمن عليها السنة ضد نظام الأسد الذي يعتمد على الأقليات، العلوية والدرزية والمسيحية. وزادت أمريكا من دعمها للمسلحين السوريين وركزت على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السوري، متجاهلة في الوقت نفسه الممارسات التي قام بها المتمردون وحلفاؤهم من الدول الديكتاتورية. وحاولت إدارة أوباما اللعب على النبرة الأخلاقية من ناحية تصوير الأسد كوحش، وخصومه كدعاة للحرية. واستمرت السياسة بهذه الطريقة حتى بعد ظهور أدلة على علاقة المقاتلين بالجهاديين، وانضمام بعضهم الآخر للقاعدة. وأنهى التدخل الروسي في عام 2015 حلم واشنطن والمتمردين بتحقيق انتصار ضد النظام. ورفضت إدارة أوباما التخلي عن سياساتها المثيرة للاستغراب. وفي الحقيقة كانت منشغلة في 2014 و2015 بزيادة نشر القوات الأمريكية، رغم معارضة النظام السوري. وسلوك كهذا أثار السخرية من محاضرات واشنطن حول احترام النظام الدولي القائم على القواعد. وكانت سوريا دولة ذات سيادة وعضوا في الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة نشرت قواتها في ذلك البلد بدون موافقة حكومته. واستمر التدخل رغم زيادة التوترات مع تركيا. وكان رجب طيب أردوغان من أكبر الداعمين للمتمردين السوريين، لكن حماسته تلاشت عندما بات واضحا أن واحدا من تداعيات الحرب، هو فتح فرص للانفصاليين الأكراد على الحدود السورية المحاذية لتركيا. وردت أنقرة بتحذير الرئيس دونالد ترامب بإعادة نشر القوات الأمريكية قبل العملية العسكرية عام 2019، وهو ما فعله ترامب. ورغم ذلك تعرضت القوات الأمريكية لضربات المدفعية التركية. وكشف الرد من داخل المؤسسة السياسية والخارجية على خطوة ترامب الحكيمة بإبعاد الجنود الأمريكيين عن خطوط النار، بالدعم الحماسي للمهمة التي لا تقوم على منطلق في سوريا. ولم يدعم الكونغرس أبدا التدخل في سوريا، وقاد تحالف من الحزبين بزعامة المتشددة ليز تشيني، البرلمانية الجمهورية في حينه، حملة ضد ترامب عندما فكّر في سحب القوات الأمريكية من سوريا. ورغم ما يقوله المسؤولون عن وجود 500 جندي أمريكي في سوريا، إلا أن الأدلة تظهر أن الرقم يتراوح ما بين 2000 إلى 4000 جندي. ولم تصبح الأمور في ظل بايدن واضحة أو دستورية. ولا تزال المهمة في سوريا متواصلة. إلا أن الظروف باتت خطيرة بشكل متزايد. وضغط القادة الأكراد في تشرين الأول/ أكتوبر على الإدارة الأمريكية كي ترسل لهم مزيدا من الدعم. وطالب قائد قوات سوريا الديمقراطية بآيدن، بمنع تركيا من إنهاء سيطرة قواته على الحدود. ووسّع البنتاغون من دورياته بشكل قد يخلق فرصا لمواجهة مباشرة مع القوات التركية. ويظل التدخل الأمريكي في أوكرانيا، أخطر؛ لأنه قد يؤدي إلى مواجهة مع دولة نووية ولديها القدرات على تحميل الأسلحة بالرؤوس النووية، إلا أنه يجب عدم التغاضي عن المخاطر المتعددة النابعة من تدخل واشنطن في سوريا.

المصدر: ناشونال انترست نقلاً عن [القدس العربي](#)

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

2022 عام التقارب في الشرق الأوسط.. هل يستمر في 2023؟

ميدل إيست أي

سين ماثيوس

(اللغة الإنجليزية والعربية) 20 كانون الأول 2022

نص المقال: "الاقتصاد تفوق في 2022 على الأيديولوجية، ومنحت مناسبة تنظيم قطر بطولة كأس العالم، قادة المنطقة الفرصة لإظهار التحولات في المنطقة وعرضها على العالم.."



هكذا خلاص تقرير لموقع "ميدل إيست أي" البريطاني، الذي قال إن السياسة في الشرق الأوسط خلال العام 2022 اتسمت بـ"البرجماتية"، حيث قام القادة في معظم المنطقة بالمصافحة ولوحوا برايات بعضهم البعض في موجة من التقارب. وينقل التقرير عن الباحث غير المقيم في مؤسسة كارنيجي "عبدالله باعبود" القول: "ظهرت هذا العام حالة الإجهاد من الخلافات التي مزقت المنطقة خلال العقد الماضي.." و"كان تحولا مفاجئا في مسار الأحداث، وإيجابيا للمنطقة التي حرمت من الحوار."

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

وبدأت الهجمة الدبلوماسية في فبراير/شباط الماضي عندما قام الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بأول زيارة رسمية له إلى الإمارات منذ 9 أعوام، وأتبع ذلك بزيارة في أبريل/نيسان إلى السعودية، حيث استقبله ولي عهدا الأمير "محمد بن سلمان"، بعد سنوات من العداء على خلفية مقتل الصحفي "جمال خاشقجي".

وكانت أنقرة قبل ذلك على خلاف مع دول الخليج، بسبب دعمها للربيع العربي عام 2011، حيث ألقى "أردوغان" بثقله خلف جماعة الإخوان المسلمين والإسلاميين والحركات الديمقراطية التي تراها ملكيات الخليج تهديدا لها، قبل أن يصل الخلاف ذروته بمقتل "خاشقجي" في إسطنبول عام 2018.

ووفق التقرير، فإن "الاقتصاد تفوق في هذا العام على الأيديولوجية.. فأردوغان الذي سيواجه انتخابات في العام المقبل يريد تحسين الاقتصاد ومواجهة التضخم الذي وصلت نسبته 80%، وتعهدت كل من السعودية والإمارات بضخ مليارات الدولارات لدعم الاحتياطي الأجنبي التركي".

وينقل التقرير عن الباحث في معهد صوفان "كين كاتزمان"، القول: "يعتبر الاقتصاد مشكلة أردوغان الكبرى وهو يحاول إصلاح العلاقات مع دول الخليج من أجل الحصول على شريان حياة مالي".

وعلى الجانب الآخر من الخلاف، مصر الدولة التي تعاني من مصاعب مالية، قامت بإعادة ضبط العلاقة مع أعدائها. فقد دعمت كل من قطر وتركيا الحكومة المنتخبة لـ "محمد مرسي"، الذي أطاح به الجيش وانهارت العلاقة معهما بعد ذلك.

وتساءل "أردوغان" علانية عن شرعية الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي"، فيما اتهمت القاهرة قطر بالتدخل في شؤونها المالية من خلال قناة "الجزيرة" للمهجوم عليها إعلاميا.

وفي عام 2017 شاركت مصر السعودية والإمارات والبحرين في مقاطعة قطر بتهمة مساعدة الأخيرة الإخوان المسلمين التي صنفتها الرياض وأبوظبي بالجماعة الإرهابية.

لكن في 2022، صافح "أردوغان" نظيره "السيسي" أثناء حفل افتتاح بطولة كأس العالم الشهر الماضي، وظهر أمير قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" مبتسما بينهما.

وتعهدت قطر إلى جانب السعودية والإمارات بدعم الاقتصاد المصري، ووضع ودائع بالمليارات في المصرف المركزي المصري. ووضعت دول الخليج الضغائن القديمة جانبا، في نفس الوقت الذي ساعدت فيه الحرب بأوكرانيا على ملء خزائنها بالمال، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، وعززت من نفوذها على الدول الضعيفة اقتصاديا مثل تركيا ومصر.

ويقول "باعتاد": "أهم حدث في هذا العام هو غزو روسيا لأوكرانيا وساعد دول الخليج بعدة طرق". ويضيف: "لم يكن داعمو السيسي في الخليج راضين عن طريقة إدارته للاقتصاد ودعم الدوحة المالي لا يعني أنها لا تتفق مع السيسي على كل شيء"، متابعا: "لكن هناك مخاوف من انهيار الاقتصاد المصري بتداعيات تؤثر على استقرار الشرق الأوسط".

ومنحت مناسبة تنظيم قطر بطولة كأس العالم قادة المنطقة الفرصة لإظهار التحولات في المنطقة وعرضها على العالم. وخلال المباريات ظهر ولي العهد السعودي متوشحا بالعلم القطري وكذا أمير قطر متوشحا بالعلم السعودي.

يقول دبلوماسي خليجي: "كان التوشح بالعلم رمزيا، وهو رسالة للجماهير في المنطقة والغرب، ولكنه أكثر من كونه لفتة". ويضيف الدبلوماسي الذي رفض الكشف عن هويته: "الالتزام بتطبيع العلاقات حقيقي وتربط العلاقات العائلية والقبلية الخليج وخفض التوتر مصلحة وطنية".

قسم الترجمة

Department of Translation

الإئتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

من جانبها، تشير الزميلة الزائرة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية "سيزنيا بيانكو" إلى أن التقارب السعودي القطري "حقيقي"، مضيفة بأنه "مدفوع بالفهم المتبادل لأهمية التعاون الجيوسياسي وأهميته الجوهرية للطرفين". ويتوقع المحللون مواصلة القوى الإقليمية إصلاح العلاقات عام 2023، لكنهم يرون أن الخلافات قائمة. يقول "كاتزمان": "هؤلاء هم حكام وراثيون وليست لديهم نفس الآراء حول المنطقة".

ويضيف: "الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد وولي العهد السعودي محمد بن سلمان متشككان من الإخوان المسلمين، لكن قطر لا تزال تؤمن بإمكانية جلبهم للخيمة".

ولا تزال العلاقات بين قطر والبحرين متوترة، فيما لم تكن المصالحة مع الإمارات سلسلة مثل المصالحة مع السعودية، برغم زيارة "بن زايد" للدوحة في ديسمبر/كانون الأول الجاري.

تقول "بيانكو" إن قطر كانت منشغلة بتنظيم كأس العالم، ولكنها ستصبح ناشطة في الأمور الجيوسياسية بعد صمت لمنع أي منغصات على المباريات.

وترى أن محاولة قطر تأكيد نفسها في الخارج تعني وجود مجال للتعاون مع السعودية في القرن الأفريقي، حيث تتلاقى مصالح البلدين في المنطقة، لكنها لا تستبعد مصادمة مع الإمارات في تركيا وأفغانستان حيث يحاول البلدان الحصول على أكبر قدر من الاستثمارات.

وفي سبتمبر/أيلول الماضي، اقترحت الإمارات إدارة مطار كابل الذي تحاول كل من تركيا وقطر الحصول على عطاء إدارته. فيما تظل سوريا منطقة خلاف بين دول المنطقة، ففي الوقت الذي استقبلت فيه أبوظبي رئيس النظام السوري "بشار الأسد"، ومحاولات "أردوغان" غير الناجحة حتى الآن للتقارب، لا تزال السعودية والإمارات مترددتين بجلب دمشق للخيمة.

يقول "كاتزمان" إن سوريا هي واحدة من الشقوق في المنطقة التي يجب على المنطقة التعامل معها. ويرى أن التقارب سيكون محل امتحان عام 2023، لو حدثت مواجهات في غزة مثلا.

ولم تكن إسرائيل خارج فترة ذوبان الجليد بالمنطقة، فقد تقاربت تركيا معها، وعززت الإمارات علاقاتها التجارية معها ضمن "اتفاقيات إبراهيم"، وتم السماح للطائرات الإسرائيلية بالسفر إلى الدوحة أثناء البطولة. يقول "باعبود": "لو كان هناك رابح في المنطقة فهو إسرائيل". كما تختلف دول الخليج حول كيفية التعامل مع إيران، فقطر التي تشترك مع إيران بحقل للغاز الطبيعي، دعت للتقارب واستضافت جولة محادثات بهدف إحياء الملف النووي. وفي الوقت الذي تعارض فيه الإمارات والسعودية الاتفاقية النووية، قامت بخطوات للتقارب. وعينت أبوظبي سفيرها في إيران في أغسطس/آب. وجاء القرار بعد تعرض أبوظبي لهجمات صاروخية من حلفاء إيران في اليمن بداية العام الحالي.

ويرى "كاتزمان" أن "التقارب السعودي الإماراتي مع إيران يدفعه عدم معرفتهما بما ستفعله أمريكا حالة تعرضهما لهجوم"، لكن محاولات التقارب بردت بسبب التظاهرات التي تشهدها إيران.

يقول مسؤولون عراقيون إن اللقاءات بين السعوديين والإيرانيين جارية، وتمت فيها مناقشة موضوع اليمن. ويتوقع "باعبود" أن الحوار الإيراني مع السعودية سيتباطأ لو استمرت المظاهرات حتى العام المقبل.

أما تركيا، فيرى المراقبون أن التقارب الخليجي معها سيستمر. يضيف "باعبود": "ذهب القادة للنزاعات بعد الربيع العربي باعتقاد أنهم سيحققون شيئا وبعد الكثير من الجهود والتمن لم يحققوا الكثير، وستظل هناك احتكاكات لكن التقارب يكسب زخما وسيستمر عام 2023". (ترجمة: الخليج الجديد)

المصدر: [ميدل إيست آي](#)

نص المقال: ما زالت الشعوب العربية تولى القضية الفلسطينية اهتمامًا كبيرًا على الرغم من الاتفاقيات مع إسرائيل.



حدثٌ كبير أن يصل المغرب إلى المرعب الذهبي في نهائيات كأس العالم لكرة القدم، في سابقة لم تحصل لأي دولة عربية أو أفريقية من قبل. ولم يبق عربي أو عربية واحدة إلا وامتلاً نشوةً وفخرًا بهذا الإنجاز الكبير. وفي الوقت نفسه، رافقت هذا الانتصار دروس سياسية أتت بطريقة عفوية وعن غير قصد، لكنها عبّرٌ تستحق التوقف عندها واستخلاص نتائج مهمة ينبغي البناء عليها للوصول إلى مستقبل أفضل للمنطقة كلها.

وفي طليعة هذه الدروس التعبير العفوي الصادق والطبيعي لدعم فلسطين والقضية الفلسطينية. لم تطلب دولة قطر من الجماهير العربية الآتية لحضور المباريات أن ترفع علم فلسطين، ولم توزّع هذه الأعلام أو تُزج بين أيدي الناس بطرق قسرية كنا قد اعتدنا عليها في المنطقة، بل رفعتها الجماهير العربية والخليجية كتعبير صادق وعفوي دعمًا لفلسطين واحتجاجًا على الممارسات العنصرية للاحتلال الإسرائيلي. ولم يبق

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

صحافي إسرائيلي حاول تغطية الحدث أو مقابلة الناس إلا وتعرض لتأنيب سلمي وصارم في الوقت نفسه، ورسائل واضحة بأن وجوده غير مرحب فيه.

يحدث كل ذلك في الوقت الذي يُقال لنا إن القضية الفلسطينية ما عادت تحظى بأولوية لدى الشعوب العربية، وإن أولويات الشعوب العربية عامة، والخليجية خاصة، باتت في أماكن أخرى، بل إن الاتفاقيات الإبراهيمية دليلٌ على أن الشعوب العربية تولي الاهتمام إلى مصالحها الاقتصادية والأمنية وتعلمها على أي اهتمامات سياسية تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي وضرورة إنهائه.

إن الدرس السياسي للمشاعر الشعبية التي رآها العالم بكل وضوح هو أن الموقف الشعبي العربي، من المغرب غربًا حتى قطر شرقًا، ما زال يولي القضية الفلسطينية اهتمامًا كبيرًا، على الرغم من الاتفاقيات الموقعة بين بعض دوله وإسرائيل. يتفق هذا الكلام مع كل الاستطلاعات الإقليمية والدولية التي أُجريت حول الموضوع، والتي تتجاهلها الدوائر الرسمية في عدد من العواصم العربية أو الدولية، لأنها لا تتفق مع ما يُراد أن يروج له من أن العالم العربي مستعد للسلام مع إسرائيل، من دون التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. وكما أثبتت اتفاقيات السلام الموقعة بين إسرائيل وكلّ من مصر والأردن قبل عقود، ستبقى هذه الاتفاقيات تمثل سلامًا بين الحكومات وليس بين الشعوب، حتى إنهاء الاحتلال وتحقيق الفلسطينيين تطلعاتهم السياسية.

قلتُ هذا الكلام في العام 1995 حين كنت سفيرًا للأردن في تل أبيب، وأكرّزه اليوم، كما تكرّزه كل الجماهير العربية من ملاعب كرة القدم في قطر. لا يحتاج المرء للكثير من التفكير ليدرك أن مثل هذا الإنجاز المغربي ما كان يمكن له أن يتأتى عن طريق وضع أحد عشر لاعبًا في الملعب، وتميّن أن يتمكن هؤلاء من تسجيل الأهداف في مرمى الخصم، أو صدّ الأهداف عن مرماهم. ولا يحتاج المرء للتفكير العميق ليدرك أيضًا أن اللياقة البدنية للاعبين مهمة، ولكنها غير كافية للفوز إن لم ترافقها خطة محكمة يتم التدريب عليها لوقت طويل قبل الدخول إلى الملعب. فالمهارات الفردية رافد وليست بديلًا عن العمل الجماعي والخطة المحكمة.

إن كانت بديهيات كرة القدم هذه مفهومة بشكل واضح لمختلف الناس، فلماذا ننجح في تطبيقها كرويًا ونعجز عن فعل ذلك سياسيًا؟ تصوّروا لو أن مدرب كرة القدم قال إن الوقت غير مؤات للعمل الجماعي، وإن الخطة الموضوعية تعتمد على المهارات الفردية للاعبين، ولو أن الكثير منهم دخل الفريق عن طريق الوساطة والمحسوبية، ولا يتمتع حتى باللياقة البدنية المطلوبة. تخيلوا لو أن المدرب حاول إقناعنا بأنه على الرغم من اضطراره إلى إدخال عناصر بناءً على محاصصات مناطقية بحتة، سيتمكن فريقه من إحداث الانتصارات، فهل سيقنع أحد من عامة الناس بهذا المنطق؟

ما ينطبق على كرة القدم ينطبق على إدارة البلاد أيضًا. فالعمل الجماعي، المترجم بالطبع من خلال أحزاب سياسية تقوم على وضع الخطط وتنجح أو تفشل في الانتخابات بناءً عليها، وتأتي إلى الحكم لتطبيق هذه الخطط من قبل أفراد مؤهلين، نساءً ورجالاً، وحده ما يؤمن النجاح. هذه الأمور واضحة عندما يتعلق الأمر بكرة القدم، أما في السياسة، فنسعى دائمًا لاختلاق كل الأعداء لإقناع الناس بأن الأمور أكثر تعقيدًا من مباراة كرة قدم. في علم الرياضيات، ثمة قاعدة تقول إنه عندما يتعثر حل مسألة معقدة، من المفيد الرجوع إلى الأساسيات. والأساسيات واضحة، فمن أجل الوصول إلى الاحترافية المطلوبة للفوز في المباريات، من الضروري وجود خطة واضحة مبنية على العمل الجماعي، ومصحوبة بمهارات فردية ولياقة بدنية. نستطيع اختلاق كل الأعداء حين يتعذر ذلك في السياسة، لكن النتيجة واحدة: لن نربح المباريات بهذه الطريقة. كثيرةٌ هي دروس كرة القدم لمن يرغب في أن يتعظ.

المصدر: كارنيغي



الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces